

الفصل الأول

الإطار العام للبحث

المقدمة:

تعتبر الجريمة ظاهرة متعددة الجوانب قبل ان تكون حالة قانونيه ، وانطلاقا من هذا يمكن اعتبارها نتئجة قائمة بين صراع القيم الاجتماعية والضغوط المختلفة داخل المجتمع او حالة مرادفه للصراع القائم بين المجتمع.

والجريمة في القدم حقيقة اشخاص من التاريخ وما نعيشه في حاضرنا وحتى في الكتب السماوية، اذ تعد اول جريمة الي عهد اشد صدقا وابعد تحولا مما بلغه التاريخ (سميره عبده،1989).

وقد اختلف الباحثون في ثبات نسبة الجريمة وكل يري علي حسب توجهاته الي ان هناك عوامل تؤثر في الدافعيه نحو الاجرام ومنها ان الجريمة ظاهرة اجتماعية رافقت المجتمع البشري منذ نشأة ، والفعل الاجرامي حالة تستوجب الدراسة.

اصبحت الحاجة ملحه الي دراسة الجريمة من ناحية التحليل لماهي الدوافع فان كانت الجريمة ظاهره اجتماعية عادة لا يخلو منها مجمع من المجتمعات الانسانية وان الجريمة قد وجدت في بداية الخلق مع خلق الانسان نفسه ، فبهذه الظاهره لابد من تحديدها لظاهره من الناحية العلمية ومعرفة النواحي النفسية والدوافع الموجهه للجريمة ومعني علم الاجرام اصبح ذا اهمية بالغة ويحظي باهتمام كثير من العلماء الا انه لا يزال يواجهه مشكلة تعريف السلوك الاجرامي والذي يجب ان يندرج تحت نطاقه،وذلك ان كثير من العلماء والمؤلفين يذهب الي انه لايزال يواجهه تعريف مشكلة السلوك الاجرامي او لمرتكبي هذا السلوك باعتبار ان كل فرد يعتبر حالة لا تعمم.(سميره عبده،1989).

وان تحديد علم الجريمة او تعريفها ضروريا باعتبارها الوحده التي يقوم علي اساسها علم الاجرام كما ان الباحثه في هذا المجال يجب الاتهتيم بالاسباب والدوافع التي ادت الي حدوث الجريمة بل يجب ان تهتم وتحدد كيفية تجارب الافراد مع هذه الدوافع وما طوى عليها من ابعاد(سعيد جلال،1986).

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة الدراسة في الاجابة علي السؤل التالي ، ماهي العوامل المؤثرة في ارتكاب الجريمة لدى الرجل والمرأة؟

وما أثر المتغيرات التالية في ارتكاب الجريمة؟

- العمر.
- النوع.
- المستوى الاقتصادي.
- المستوى التعليمي.
- الحالة الاجتماعية.

أهمية البحث:

- فتح المجال امام الباحثين لعمل دراسات حول العوامل التي تؤثر في الجريمة لكافة الفئات العمرية في مجالات متعددة.
- تقدم بعض المقترحات التي تساعد في تحقيق الجريمة.
- البحث عن تطبيق القوانين التي تخفف من حدة الجريمة.
- نطبقها في كافة المجالات لتخفيف الاثار التي تنتج من ارتكاب الجريمة.
- التوصل لاساليب مكافحة الجريمة قبل وقوعها، وتخليص المجتمع منها ومن اثارها.

أهداف البحث:

- يهدف البحث الي الامتناع عن القيام باي عمل مخالف للقانون الجنائي.
- العمل علي الوقاية من تكرار أي عمل مرفوض.
- التحقق من تفاوت الترتيب في نسب ودافع واسباب ارتكاب الجريمة حسب رؤية مرتكبيها.
- معرفة العوامل المؤدية لارتكاب الجريمة.
- التحقق من الجرائم التي تمثل العوامل الاقتصادية.

فروض البحث:

- 1- توجد فروق ذات دلالة احصائية في ارتكاب الجريمة تغزي النوع.
- 2- توجد فروق ذات دلالة احصائية في ارتكاب الجريمة تغزي العمر.
- 3- توجد فروق ذات دلالة احصائية في ارتكاب الجريمة تغزي المستوى الاقتصادي.
- 4- توجد فروق ذات دلالة احصائية في ارتكاب الجريمة تغزي المستوى التعليمي.

5- توجد فروق ذات دلالة احصائية في ارتكاب الجريمة تغزي الحالة الاجتماعية.
التساؤلات:

- 1- هل توجد فروق ذات دلالة احصائية في ارتكاب الجريمة تغزي النوع؟
 - 2- هل توجد فروق ذات دلالة احصائية في ارتكاب الجريمة تغزي العمر؟
 - 3- هل توجد فروق ذات دلالة احصائية في ارتكاب الجريمة تغزي المستوى الاقتصادي؟
 - 4- هل توجد فروق ذات دلالة احصائية في ارتكاب الجريمة تغزي المستوى التعليمي؟
 - 5- هل توجد فروق ذات دلالة احصائية في ارتكاب الجريمة تغزي الحالة الاجتماعية؟
- منهج البحث :**

يتبع هذا البحث المنهج الوصفي وهو الذي يصف الظاهرة كما هي عليه، وهو الذي يصف البيانات ويعمل علي تحليلها وتبويبها والتنبؤ بنتائج الظاهرة في ما بعد، والذي يعرف بانه ذلك المنهج الذي يهدف الي وصف ما هو كائن وتفسيره (كوهين، مائن 1990 ص 93).

مبررات اختيار المنهج الوصفي:

نرى ان المنهج الوصفي هو من اكثر المناهج ملائمة لمثل هذا البحث الحالي وذلك لانه يهتم برصد الوقائع ويحاول معرفة ما وراء الظواهر التي حدثت بالفعل.

المجتمع:

يتكون من نزلاء سجن كوبر للرجال، ودار التائبات للنساء البالغ عددهم (800) تغريبا.

العينة:

تمثلت عينة البحث في نزلاء سجن كوبر ونزيلات دار التائبات، ولقد تم اختيارها بالطريقة العشوائية البسيطة وقد بلغ حجم العينة (40) نزيل ونزيلة.

أدوات البحث:

استخدم الباحثون في هذه الدراسة الادوات التالية:

1/أستبانة البيانات الأولية.

2/مقياس العوامل المؤثرة في ارتكاب الجريمة.

حدود البحث :

الحدود الزمانيه:

(2016-2017م).

الحدود المكانيه:

السودان ولاية الخرطوم السجن القومي بحري ودار التائبات ام درمان.

الحدود البشرية:

نزلاء سجن كوبر دار التائبات.

مصطلحات البحث:

الجريمة في اللغة:

اصل كلمة جريمة من جرم بمعنى كسب وقطع، والجرم بمعنى الحر وقيل انها كلمة فارسيه معربه ،والجرم مصدر الجارم الذي يجرم نفسه، وغيره بشدة كما تعني التعدي والذنب،والجريمة والجارم بمعنى الكاسب واجرم فلان أي اكتسب الاثم كما تعني ما ياخذه الوالي من المزنّب، ورجل جرم وامراة جريمة أي ذات جسم، وجرم الصوت أي جهارة. تقول ما عرفته الا بجرم صوته والجريمه تعني الجنائيه والذنب.(بخيتة اسحق، 1995،ص10).

تعريف الجريمة اصطلاحا:

أن الجريمة في شتى صورها ظاهره خطيره تعني بالشعور الجمعي وتهدد مصالح الجماعه وكيان المجتمع واستقراره، ولذا فان جميع المجتمعات بلا استثناء قد وضعت التدابير اللازمه للحد من الجريمة وجعل اغترافها امرا عسيرا صعبا علي المجرم (بخيته اسحق، 1995،ص11).

تعرف القضية الامريكية للجريمة: جبروم هول (ضرر محظور بمقضي القانون الجنائي،مسند الي رجل عادي بالغ ارتكبه عن ارادة وقصد ويجب ان ينال عقابا معنا في القانون (عمر محى الدين حوري،2003،ص69).

تعريف المسجون:

يعرف المسجون انه شخص ارتكب جريمة واودع بمقضاها السجن.

ويعرف المسجون في الدراسات النفسية التي اجريت عن المسجونين بانه كل من يحكم عليه بالايدياع في مؤسسه عقابيه بالسجن لمخالفة القانون ويسمى "مسجون" (محمود حسن غانم، 2005، ص44).

الفصل الثاني

المبحث الأول

مفهوم الجريمة والسلوك الاجرامي

المقدمة:

الجريمة ظاهرة اجتماعية وخرقية وسياسية واقتصادية قبل ان تكون حالة قانونية. وانطلاقاً من هذا المفهوم نرى أنها عبارة عن تعبير للموازنة بين صراع القيم الاجتماعية والضغوط المختلفة من قبل المجتمع. فالإجرام نتيجة لحالة الصراع بين الفرد والمجتمع. وقد كان مفهوم الجريمة قديماً يعزى إلى نفس المجرم الشريرة وان الانتقام هو الأساس في رد فعل السلوك الإجرامي.

وليس وجه العجب في الجريمة أنها موغلة في القدم، فتلك حقيقة رواها لنا التاريخ فيما روى، بل إن الكتب السماوية تعود بالجريمة إلى عهود اشد سحراً وابعد تحورا مما بلغه التاريخ. فهي تحكي لنا أن الإنسان لم يكد يعمر الأرض بعدما اخرج من الجنة حتى قدم للشر قربانا، فسفح دم أخيه ظلما وعدوانا وكان مصرع هابيل على يد قابيل أول مأساة إنسانية على وجه الأرض، إنما وجه العجب فيما يردده بعض الباحثين عن ثبات نسبة الإجرام وهم يعنون بذلك إن كل جماعة من الناس يؤدي للجريمة ضريبة ذات نسبة ثابتة. وان اختلف الباحثون في هذا الأمر فإنهم يتفقون جميعاً على إن الجريمة ظاهرة اجتماعية رافقت المجتمع البشري منذ نشأته.

فالجريمة من وجه نظر الاجتماعيين تعد سلوكاً مغايراً للأعراف الاجتماعية المتعارف عليها في المجتمع والأعراف الاجتماعية عبارة عن ضغوط وضوابط تقيد سلوك الفرد، فالجريمة هنا بمفهومها العام هي الأفعال تضر الفرد والمجتمع معاً، لذلك تصدى المجتمع لها فسن القوانين الجنائية وحددت العقوبات للمخالفين وكذلك وضع عقوبات اجتماعية للمخالفين لأعرافها وقيمها المتعارف عليها وأوجب إضرارها والامتنال إليها. (عائد الوريكان، ص16).

أما من الناحية القانونية فهي كل فعل مخالف لأحكام قانون العقوبات باعتباره هو الذي يتضمن الأفعال المحرمة ويحدد مقدار عقوبتها ولما كانت الجريمة بطبيعتها عملاً ضاراً بالمجتمع لذا شرعت الهيئة الاجتماعية عقاباً على مرتكبيها.

وللعوامل الاجتماعية علاقة وثيقة في ارتكاب وحدوث الجريمة حيث تتمثل في مجموعة الظروف التي تحيط بشخص معين تميزه عن غيره فيخرج منها تبعاً لذلك سائر الظروف العامة التي تحيط بهذا الشخص وغيره من سواء الناس والظروف الاجتماعية هنا تقتصر مجموعة من العلاقات التي تنشأ بين الشخص وبين فئات معينة من الناس يختلط بهم اختلاطاً وثيقاً وترتبط حياته بحياتهم لفترة طويلة من الزمن وهؤلاء هم أفراد أسرته ومجتمعه ومدرسته والأصحاب والأصدقاء الذين يختارهم وقد دلت التجارب قديماً وحديثاً على أن سلوك الفرد يتأثر إلى حد بعيد بسلوك من حوله وبالأخص المقربين إليه ولما كانت الجريمة سلوكاً يدينه القانون فإن أقدم الفرد عليه أو إحجامه عنه مردود في جانب كبير منه إلى طبيعة الظروف الاجتماعية التي تميز مجتمعه الصغير عن غيره من المجتمعات سواءه. (محمد ربيع مشكور، ص17-18).

وتعتبر الأسرة من أقوى العوامل الخارجية التي تؤثر في تكوين شخصية الفرد وتتحكم في سلوكه وتوجيهه ففيها يمارس تجاربه الأولى ومنها يستمد خبراته وعنها يقتبس العادات والتقاليد ويعرف معنى الخطأ والصواب ومن أهم مظاهر تفكك الأسرة هو التفكك المادي الذي يراد به غياب أحد الوالدين أو كليهما معاً في نطاق الأسرة، وتؤكد الإحصاءات أن الصلة وطيدة بين التفكك الأسري المادي وبين ارتكاب الجريمة.

فقد أثبتت الإحصاءات الفرنسية أن (40%) من المجرمين العاديين، وأن (75%) من المجرمين العائدين ينتمون إلى أسر مفككة، وأثبتت دراسة قام بها أحد الباحثين الألمان إن معظم الأحداث الجائحين ينتمون إلى أسر مفككة، وفي الولايات المتحدة دلت الإحصاءات إن (67%) من المجرمين ينتمون إلى أسر مفككة.

إما التفكك المعنوي لأسرة فقد أكدت الإحصاءات في مصر في احد الدراسات تبين ان (61,5%) من الأحداث الجانحين كانت علاقاتهم مع آباءهم سيئة وان (65%) منهم كان الخلاف يسودهم في العلاقة بينهم وبين والديهم.

كذلك أثبتت إحصائيات أجريت في المانيا ان (63%) من الأحداث الجانحين الذكور كانت العلاقة بين آباءهم سيئة وان (82%) من الفتيات الجانحات ينتمون إلى عائلات يسودها الخلاف وعدم التفاهم.

ان البحث يتكون من بايين رئيسيين هما: باب الدراسة النظرية وباب الدراسة الميدانية اللذان يتكونان كلٌ منهما من فصلين، وعدد من المباحث وقد رتبها ترتيباً نظامياً و عقلياً يتفق مع مضمون المادة وأهدافها العلمية. يحتوي باب الدراسة النظرية على مبحثين مترابطين ومتكاملين تناول المبحث الأول الإطار العام لمشكلة البحث والمصطلحات والمفاهيم الخاصة بالمبحث، أما المبحث الثاني فقد تناول دراسات سابقة مماثلة عراقية وعربية، وكذلك شمل العوامل الاجتماعية للجريمة.

مفهوم الجريمة:

ظاهرة اجتماعية سلبية تعبر عن خلل وارتباك وبعثرة العلاقات الاجتماعية وبالسلوك الاجتماعي وتجسد طبيعة التناقضات في المتغيرات الموضوعية والذاتية المؤثرة في بيئة الإنسان وحياته الاجتماعية وتشخص ماهية المشكلات الإنسانية التي يعاني منها الفرد والجماعة على حد سواء.

اما عن الجريمة في الشريعة الإسلامية: تطلق كلمة جريمة على ارتكاب كل فعل يخالف الحق والعدل. واشتقت من هذه الكلمة كلمة إجرام وأجرموا كما قال تعالى: "إن الذين أجرموا كانوا من الذين آمنوا يضحكون".

أن الجريمة هي فعل الأمر الذي لا يستحسن ويستهن. لذلك يعتبر عصيان الله وارتكاب ما نهى عنه جريمة. أن الجريمة هي عصيان ما أمر الله. أو هي إتيان فعل محرم معاقب على فعله، أو ترك فعل واجب معاقب على تركه.

فالجريمة من الناحية القانونية: هي كل عمل مخالف لأحكام قانون العقوبات، فهي عمل لا أخلاقي تنفر منه النفوس.

ومن جهة النظر النفسية: فهي سلوك متعمد وغير مشروع يصدر عن مصادر نفسية وهي الكبت والاضطراب الداخلي لإشباع احتياجات تدفع الفاعل نحو السلوك المنحرف وتماديه في ارتكاب الجريمة. (نوري سعدان عبدالله مجلة الانبار ص5)

أما من وجهة النظر الاجتماعية: فقد برزت اتجاهات عديدة فالأول يرى ان الجريمة هي جمع أنماط السلوك المضاد للمجتمع أي الضرر بالمصلحة الاجتماعية، أما الثاني فيركز على الضبط الاجتماعي وما يتضمنه من معايير تحكم السلوك، أما الثالث فيتمثل في محاولة إيجاد صياغة تعريف الجريمة ويشمل جمع الأفعال الإجرامية والأفعال الخارجة عن المعايير الاجتماعية التي تخضع للعقاب.

أما من وجهة نظر العلماء: فلهم تعاريف أخرى فعالم الاجتماع الفرنسي (إميل دور كهاريم) يعرف الجريمة على أنها ظاهرة طبيعية تمثل الضريبة التي يدفعها المجتمع ويتحمل الفرد آثارها.

ويعتقد (سذرلاند) ان الجريمة سلوك تحرمه الدولة لضرره بها ويمكن ان ترد عليه بعقوبة، أما العالم (وليم بونجيه) فيرى ان الجريمة هي فعل يقترف داخل جماعة من الناس تشكل وحدة اجتماعية وتضر بمصلحة المجتمع ويعاقب عليه بعقوبة اشد قسوة من مجرد رفضها القانوني.

أما العالم (تارد) فيقول عن الجريمة أنها تتكون من الظواهر الاجتماعية الأخرى وتتأصل في المجتمع عن طريق (التقليد والمحاكاة) فلهذين العاملين أهمية كبرى في المجتمعات من حيث ممارسة العادات والتقاليد عن طريق عاملين (التقليد والمحاكاة).

عرف العالم (كارفو) الجريمة على أنها: عمل ضار وبذات الوقت يجرح المشاعر التي اتفق على تسميتها بالمشاعر الأدبية لجموع الناس.

ان الجريمة بالمعنى النفسي: فهي أي فعل أو سلوك يمثل انتهاكا خطيرا لقواعد السلوك الاجتماعي المعبر عنه بالقانون الجنائي والتي تحدد لها الشرع عقاباً يتناسب مع خطورتها، وان التعريف الإجرائي والذي يتناسب مع الدراسة هي أنها " أي فعل أو أي حدث يرتكبه الفرد ويتعارض مع ما يسود المجتمع من قوانين وأعراف وقيم التي تحدث التغيرات في المجتمع ومؤسساته المختلفة التي تؤدي إلى ظهور العديد من المشكلات والجريمة هي إحدى هذه المشكلات". (عبدالرحمن محمد العباسي، ص60-62).

فيما بعد فقد ظهرت وسائل للحد من الجريمة في المجتمع الحديث وقد اتخذها القانون الجنائي والتي خصها بعض العلماء بقولهم هي " العدالة في تطبيق القانون هو السبيل الاوفق في الحد من الجريمة".

حيث ان هذه الأسس أصبحت من أهم خصائص القانون الجنائي فقد خصها العالم (سندر لاند) بقوله: "إن القانون الجنائي يجب ان يحمل صفة (المساواة، التخصص، العقوبة، الجزائية) أي ان العقاب يجب ان يحدد لكل نوع من أنواع الجرائم وان يتساوى الجميع أمام القانون وان تتحقق العدالة فيه وانه لا جريمة بدون عقاب".

أما العلماء الذين اهتموا بالإصلاح قبل العقوبة هو العالم (بكاريا) الذي يعتبر بان معيار كل إصلاح هو تحقيق اكبر قدر ممكن من السعادة والرفاهية لأكبر عدد من الناس ثم مقولته المشهورة " بان العقاب يجب ان يكون محدد يحددي العدالة والمصلحة الاجتماعية ومن الظلم ان يتعدى العقاب هذه الضرورة لنهاية المجتمع".

هنا العقاب يجب ان يكون رادعاً وليس انتقامي وهذه الفكرة قد يتبناها المعنيون بإصلاح المجرم وعلاجه، وان اغلب المؤتمرات والندوات كانت تنادي في ذلك الوقت بمنع العقوبة الانتقامية القاسية وتحاول جعلها رادعة وعلاجية وهذه ليست رحمة وشفقة بالمجرم بل تخليص المجرم من (العود) إلى ارتكاب الأفعال الإجرامية. (عبدالرحمن محمد العباسي، ص60-62).

وهناك عدة مدارس تناولت موضوع الجريمة كلا حالته حسب اختصاصها وحسب مفاهيمها، فمن هذه المدارس هي: المدرسة الاجتماعية، النفسية، الايكولوجية، الاكنيكالية، الجغرافية وغيرها من المدارس التي تناولت هذا الموضوع وسوف نتطرق هنا إلى واحدة من هذه المدارس هي (المدرسة الاجتماعية) التي تعتبر من أهم المدارس التي أكدت على أهمية العوامل الاجتماعية ونادت بان المجرم هو نتاج وحصيلة المجتمع، وأصحاب هذه المدرسة اعتقدوا ان الجريمة والجنوح ما هما إلا نتاج للعوامل الاجتماعية فالفكرة الكلاسيكية نادت بمبدأ الإرادة الحرة واكتساب اللذة ناقشها أصحاب الفكرة الوضعية فقد كانت نقطة النقاش هي اكتساب اللذة مشترك مع كل أفراد الهيئة الاجتماعية، إذن فلماذا يكتسب بعض الأفراد ملذاتهم بالطرق المشروعة والقسم الآخر يكتسبها بالطرق غير المشروعة والقسم الآخر يكتسبها بالمشروعة والمخالفة للقوانين؟

فالجواب هنا ان جماعة الفكرة الوضعية تقول ان الظروف المحيطة بالفرد التي لا يمكن ان يتحملها بعضهم يلجئون إلى سلك الطرق التي حرمها القانون، ومن أفكار العلامة (فرويد) ان الإنسان يولد وعنده استعداد بان يزيد حالة اللذة ويقبل من حالة

الألم، فالمجرمين الذين تحيط بهم الظروف السيئة وتسبب لهم بعض الانحرافات النفسية لا يمكنهم ان يتأخروا في اكتساب ذاتهم لذلك يلجئون إلى الجريمة.(سامية محمد جابر،ص35-36).

تعريف السلوك الإجرامي:

هناك العديد من النظريات التي تناولت تفسير هذا السلوك المعقد والحقيقة تشير ان غالبية علماء الإجرام لا ينكرون ان علم الإجرام لا زال قاصراً عن تقديم نظرية علمية كاملة في مجال السياسة وظل مطلب السياسة شغل العلماء الشاغل، وما زال علماء الجريمة المعصرون يحاولون العثور على تفسير نظري كامل لسبب السلوك الإجرامي.

فهو سلوك بشري يشترك مع السلوك الغير إجرامي في كثير من الأشياء وعلى هذا فيجب ان يفسر ضمن الإطار العام الذي يستخدم في تفسير السلوك البشري العام. فقد ظهر كثير من الالتباس فيما يخص السلوك الإجرامي ويرجع ذلك إلى فشل الباحثين بتعريف وتحديد وضبط مستويات أو درجات التفسير، وهنا يشمل هذا التحليل انه يمكن نقد علماء الإجرام في تفسير السلوك الإجرامي في مستوى من مستوياته بعيدا عن سبب حدوثه فالفقر مثلا ظرف من الظروف التي تساعد على تطور السلوك الإجرامي بسرعة ولكن ذلك درجة من درجات التفسير المتعلق في تطور السلوك الإجرامي ولكنه ليس العامل المسبب لحدوث السلوك الإجرامي، فمن المستطاع وضع نظرية اجتماعية للسلوك الإجرامي من وجهة نظر الجماعة المحلية المجتمع أو أي جماعة أخرى.(عبدالرحمن سعد بن مسعود،ص28).

فنتيجة للبحوث والدراسات العلمية الخاصة بالجريمة والمجرمين والتي استندت على السلوك الإجرامي فقد توصل العلماء في بحوثهم في هذا المجال إلى ان هناك عوامل عديدة لها دور في إحداث السلوك الإجرامي سوف نتطرق في هذا المجال إلى ثلاثة من هذه العوامل:

1/ دور التربية والتعليم في السلوك الإجرامي (التحصيل العلمي): لا تنحصر الجرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات بالأفراد الذين تكون مستوياتهم الثقافية والعلمية متدنية ومنخفضة بل تتجاوز هؤلاء إلى المثقفين والمؤهلين ثقافياً وعلمياً، والجرائم التي يرتكبها المعنيون والمثقفون تسمى بجرائم (ذوي الياقات البيض) التي لا تظهر في كل مكان، حيث تعتبر من اشد الجرائم وأخطرها وتعتبر اخطر من الجرائم الاعتيادية، التي يعاقب عليها القانون لأنها ترتكب بطريقة ذكية ومدروسة وتجلب

الضرر لعدد كبير من المواطنين وتعرض سلامة وامن المجتمع للخطر وتزعزع ثقة المواطنين بأصحاب الوظائف والمهن.

2/ دور العوامل الاقتصادية في السلوك الإجرامي: تعتبر العوامل الاقتصادية من أهم العوامل المسؤولة عن السلوك الإجرامي في المجتمع ذلك ان ظاهرة الجريمة لا يمكن فصلها بأي حال من الأحوال عن الظروف الاقتصادية التي يمر بها المجتمع فالجرائم ما هي إلا ردود فعل للأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الأفراد والجماعات، وكما ان دور الجريمة تزداد في فترات الهبوط والكساد الاقتصادي وفي فترات التحولات الاقتصادية السريعة التي يشهدها المجتمع.

3/ دور التحضر والتصنيع في السلوك الإجرامي: حيث تكثر الجرائم في البيئات الحضرية والصناعية وتقل أو تنعدم في البيئات الريفية والقروية، نظرا لتعدد الحياة في المجتمع الحضري والصناعي وبساطتها في المجتمع الريفي والقروي، لهذا يعتقد الإجرام بان الوسط الاجتماعي المعقد والمركب كالوسط الصناعي مثلا الذي يعتبر سببا من أسباب الجريمة والجنوح، فالمجتمع الحضري الصناعي قد يخلق الشخصية الإجرامية ويوفر الظروف الموضوعية والذاتية التي تنمو وتترعرع فيها الشخصية الإجرامية ويعطي التفسيرات العلمية والمبررات العقلانية لظهور الجريمة وانتشارها وبلورتها في المجتمع الصناعي. (نوري سعدان عبدالله، مجلة الانبار 2002).

العوامل الاجتماعية للجريمة:

العوامل الاجتماعية هي مجموعة من الظروف التي تحيط بشخص معين وتميزه عن غيره فيخرج منها تبعا لذلك سائر الظروف العامة التي تحيط بهذا الشخص وغيره من سواء الناس، بهذا المعنى تقتصر الظروف الاجتماعية هنا على مجموعة من العلاقات التي تنشأ بين الشخص وبين فئات معينة من الناس يختلط بهم اختلاطا وثيقا سواء كانوا أفراد أسرته أو مجتمعه أو مدرسته أو الأصحاب والأصدقاء الذين يختارهم.

1/ الأسرة: هي المؤسسة التربوية الأولى التي تتلقى المخلوق البشري منذ ان يفتح عينه على النور، فهي الوعاء الذي يشكل داخلها شخصية الطفل تشكيلا فرديا واجتماعيا كما أنها المكان الأنسب الذي تصرح فيه الأفكار الآباء والكبار ليطلقها الصغار وعلى مر الأيام فتنشئهم في الحياة.
فالأسرة عبارة عن جماعة من الأفراد تربطهم بروابط قوية تاريخية من صلات الزواج، الدم والتبني، وهذه الجماعة تعيش في دار واحدة وترتبط أعضاها الأب، الأم، الابن، وغيرها من العلاقات الاجتماعية متماسكة في أساسها للمصالح والأهداف المشتركة. وتلعب الأسرة الدور القيادي في تهيئة وإعداد الطفل لمجابهة

الأمر الاجتماعي المعقدة وتدريبه على إشغال الأدوار الاجتماعية المناسبة التي تستطيع من خلالها تقديم الخدمات التي يحتاجها المجتمع.

ولقد تقلصت وظيفة الأسرة في الوقت الحاضر وتحولت بعض وظائفها إلى مؤسسات وغيرها نتيجة لاتساع المعرفة وتنوع المفاهيم وتعدد الوسائل والطرق وهذا أدى إلى عدم استطاعة الأسرة القيام بكل وظائفها وذلك لإمكانياتها المحددة ولتعدد الاختصاصات وظهور العلوم المختلفة والمعارف الجديدة ومتطلبات الحياة الكثيرة والتي لا تستطيع أي مؤسسة الإلمام بها جميعاً.

لقد كانت الأسرة قديماً تكفي نفسها بنفسها في مختلف الأنشطة الاقتصادية والدينية والاجتماعية والتربوية والترفيهية وبدأت الأنشطة تنقل شيئاً فشيئاً وينتقل بعضها إلى مؤسسات أخرى كالقبيلة أو الدولة، فمن وظائف الأسرة هي التربية الجسمية والصحية التي من خلالها تقوم الأسرة برعاية وعناية أطفالها وتربيتهم تربية جسمية وصحية وذلك بتقديم المأكل والمشرب والغذاء الصحي والنفسي لتنمية أجسامهم وإيجاد المبادئ لهم وتوفير وسائل الراحة، وعلى الوالدين تزويد أبنائهم بالثقافة التي تلائم العصر الذي يعيشون فيه ومن واجب الوالدين كذلك ان يتجاوزوا مع أبنائهم ويفتحوا لهم صدورهم لسماع مشكلاتهم وتعاونهم معهم على حلها وتفهمها.

فيعتقد معظم علماء الاجتماع ان الأسرة من أقدم المؤسسات الاجتماعية وأول خلية أساسية يتكون منها البناء الاجتماعي وعندما تتعرض الأسرة إلى أي خلل في البناء الاجتماعي فقد تؤثر على بقية المؤسسات الاجتماعية وتتعرض الأسرة إلى الانحلال في بعض المجتمعات واهم أشكال هذا الانحلال هو الانحلال الأسري التي ترجع ظاهرة إلى تأثير القيم الجديدة عليها ومن هذه المظاهر على ملئ أوقات الفراغ والتسلية والقيم التربوية الحديثة والاجتماعية التي لها تأثير كبير على الأسرة، وهناك ميول فردية وتوجهات موجودة عند الشخص والاتصال بالعالم الخارجي والتعرف على ما هو جديد من قيم كالميول الفردية نحو السعادة والرغبة في الضمان الاجتماعي والاقتصادي ومعرفة التمايز الاجتماعي وأشكاله لظهور الانحلال الأسري عندما تدخل تعديلات في مواقف وإدخال ومواقف غير موجودة سابقاً.

فالأسرة من وجهة نظر المفكرين الاجتماعيين فقد اهتموا بها منذ أقدم العصور وذلك للوقوف على طبيعة بنائها ووظائفها والمشاكل التي تواجهها محاولة منهم إصلاح المعتل من شؤونها ولأنها اصغر وأدق جهاز في المجتمع ولا يمكن ان تستقيم شؤون المجتمع وتتخلص من مظاهر الانحلال والتصددع إلا إذا استقر البناء الاجتماعي العائلي وفق قواعد وضوابط تنضم سير شؤون هذه المنظمة. ولم تكن الدراسات التي قام بها المفكرين قائمة على البحوث التجريبية والتحليلية بقدر ما كانت فلسفية

وشخصية في معظمها لذا نجد البعض في هذه الدراسات هي اقرب إلى حقل الفلسفة وبعيدة في بعض الأحيان عن الاجتماع العائلي، فمن المفكرين الذين اهتموا بدراسة الأسرة وأعطوا آراء وأفكار مهمة هم (أفلاطون، ارسطو، اوكتست كونت....) الخ من العلماء المفكرين الذين كان لهم دور كبير في تنظيم حياة الأسرة في الوقت الحاضر مراكز تنظيم التي تعتبر ظاهرة حديثة العهد حيث كانت تقوم بتعاون من وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية وجمعية تنظيم الأسرة.

فقد كان هدف الأسرة الرئيسي العناية بالأمومة وتحديد النسل وفقا للظروف الاجتماعية والاقتصادية وبالشكل الذي تتلائم مع عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات فمن هذه المراكز هي مراكز رعاية الأحداث الجانحين والإصلاحات الذي ازداد بدرجة كبيرة منذ السنوات الأخيرة حيث تعمل هذه المراكز بمفهوم تربوي إصلاحي حيث يسعى إلى تأهيل الحدث والجانحين اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا وإصلاحه ليصبح عضوا فعالا صالحا في خدمة المجتمع وتعتبر هذه التجربة من التجارب الإصلاحية البناءة الرائدة في المجتمعات النامية سواء كان من حيث الأساليب التربوية والنفسية والإصلاحية أم من حيث المباني التي يقيم بها المنحرفين والجانحين.

وعلى ضوء أهمية موقع الأسرة ووظائفها الاجتماعية ودورها الحيوي في تنشئة الفرد، فإننا نستطيع ان ندرك الآثار المترتبة على التحليل الذي يصيب بناء الأسرة ووظائفها في مجال الضبط الاجتماعي وانعكاساتها الخطيرة على مستقبل الفرد واستقراره النفسي والاجتماعي ويظهر بؤادر الانحلال الوظيفي الأسري من مصدرين أولهما التفكك الأسري وثانيهما عدم انجاز الأسرة لوظائفها الأساسية. (نوري سعدان عبدالله، مجلة الانبار).

2/ المدرسة والتعليم: ان المهام والواجبات التي تضطلع بها المدرسة يمكن ان تجعل منها مؤسسة وقائية تحمي من خلالها الطفل أو الشاب من ضمنها المدرسة مهمتها التربوية والتعليمية على أكمل وجه، وتتمثل الوظيفة الأساسية للتعليم في توصيل المعارف والمهارات لأشخاص في تدعيم الاتجاهات والقيم المرغوبة. والنظام التعليمي الذي يواجه الماضي عندما ينقل التراث الثقافي إلى الطلاب ويواجه المستقبل عندما يهتم بتطوير خبرات الطلاب ومهاراتهم وسلوكهم الاجتماعي واهم هدف لها هو ان يضع الفرد في وضع يتسم بالثقة والضبط العقلاني الذاتي. وبجانب التعليم والتدريس التي تقوم به المؤسسة التربوية فإنها تقوم بإعداد الشباب من الناحية الشخصية أيضا بالرغم من تأكيد عدد كبير من الباحثين على دور العائلة في بلورة شخصية الفرد وتكوين طبيعته الأصلية وهذا واضح في آراء العالم

(براون) في كتابه الأمراض وكذلك فوليووم الاجتماعية إلا ان هؤلاء الباحثين لم يهملوا المؤسسات الأخرى التي لها دور في تكوين وبلورة شخصية الشباب.

فقد تقوم المدرسة في تكوين وتهذيب سلوك الأفراد وفي تكوين وتظم الكائن الإنساني بصورة صحيحة ووقائية من المخاطر التي تشتت أفكاره وإرادته وتسبب الضعف في شخصيته. كما تساعد على زيادة وعي الأفراد واستثمارهم للموارد المتاحة وتعميق إدراكهم ودورهم في المسؤولية تجاه الجماعة التي ينتمون إليها وعلى هذا الأساس فإنها تغرس منظومة من القيم الأخلاقية والسلوكية.

وللمدرسة نظام معين في العملية التربوية لذا لا بد من تقديم رعاية مناسبة إلى التلاميذ والشباب في هذه المرحلة لكي يستطيعوا مواصلة العملية التربوية وغالبا ما يرجح زيادة تسرب الأطفال من المدارس إلى إهمال طرق الرعاية في هذه المدارس وعدم فهم المدرسين لطلابهم وسوء المعاملة من قبل المدرسين والمعلمين في بعض الأحيان.

فالعراق من بين الدول النامية التي بدأت تدرك خطورة هذه المرحلة فقد شكلت منظمات مهنية تهتم بشؤون الطلبة وهي المنظمة الطلابية التي بدأت تهتم وتركز على شؤون الطلبة وساعدت الشباب الذين هم بحاجة إلى المساعدة من الناحية المادية والمعنوية فقد سعت إلى حل المشاكل الشبابية وتنظيم الوسائل الترفيهية للشباب.

واهتمت أيضا بنشاطات وفعاليات وطموحات الشباب ومحاولة تنميتها والاستفادة من هذه المواهب.

ان دور المدرسة في إحداث السلوك الإجرامي يتبين في قول العالم (فكتور هيجو) "ان كل مدرسة تفتح بقلبها سجن مغلق" ولكن هذا لا يمنع ان يكون للتعليم أثره العكسي في زيادة معدلات الجريمة، صحيح ان التعليم كثير ما يقضي على أنواع من الجرائم بقضائه على ما يصحب الجهل من الإيمان بخرافات مختلفة من وجهة نظر الفرد تصدر عنها الجريمة بما يفتحه من سبل جديدة لارتزاق كانت مغلقة في وجه الفرد، وبما قد يعطيه من مكانة اجتماعية ربما يحاول المتعلم الحرص عليها وبما قد يبذله المتعلم من وقت وجهد في الدراسة ربما كان سيضيفان من المفاصد والشورور إلا ان انتشار التعليم على نطاق واسع قد أضفى على إجرام العصر إذ حوله من إجرام عنف وعدوان على الأشخاص إلى إجرام مدروس بمنطق ونكاء.

مع ذلك فان هناك مسألة ليست محل نزاع وهي ان التعليم يصقل الشخصية ومعها الميول الإجرامية ان وجدت وهذا يؤدي إلى تخفيف حدة بعض الجرائم المرتبطة بالأمية والجهل مثل الاعتداد على الأشخاص والسرقه ويحولها نحو أنواع أخرى من

الإجرام المنتظم والمتمدن مثل النصب والتزوير والاختلاس، ونحو وسائل أكثر
أحكاما مثل القتل بالسموم والأسلحة المتقدمة التي لا تحدث صوتا وفي النهاية إلى
الرسائل أكثر مهارة من غيرها.

حيث تعتبر المدرسة من أهم عوامل البيئة الخارجية للصغير والحدث فمن أهم
العوامل المؤثرة في سلوك الأحداث في المدرسة هي علاقة المدرسين بالطلاب ونوع
البرامج الدراسية والترفيهية وقرب وبعد المدرسة عن محل سكن الطالب وبيئة
المدرسة وموقع المدرسة ايكولوجيا (ريف أو مدينة) وهذه بعض العوامل المدرسية
وهناك بعض العوامل في البيئة الخارجية كالتغيرات المختلفة التي تحدث في المجتمع
(سياسية، أو طبيعية (عوارض أو فيضانات أو زلازل)) اجتماعية (الهجرة من
الريف إلى المدينة) والحروب والثورات وغيرها من العوامل التي لها اثر مباشر
وغير مباشر على سلوك الحدث والتي تدفع به إلى الجنوح.(نوري سعدان عبدالله،
مجلة الانبار).

3/الصحة السيئة: ان من أهم أسباب المهمة التي تدفع الفرد إلى ارتكاب الأفعال
السلوكية الإجرامية اختلاطه وتجاوبه وتفاعله مع رفاق السوء لاسيما رفاق المنطقة
السكنية ورفاق المدرسة من المنحرفين والأشرار فالفرد يتأثر بسرعة بأصدقائه
ورفاقه الذين لا يختلفون عنه بمزايا العمر والثقافة والميول والاتجاهات والأذواق
حيث انه يتأثر برفاقه أكثر مما يتأثر بابيه أو أمه أو مدرسته. وعندما تكون الخصائل
وتستحکم به تتجه إلى الاختلاط والتفاعل بحيث تجعله شاذ ومنحرف في أفكاره
وممارسته اليومية وهنا لا تستطيع العائلة ولا أية مؤسسة أخرى في المجتمع من
إصلاحه وتقويم أخلاقه المنحرفة وممارسته الخاطئة وأمر كهذا يؤدي إلى أخطار
التفكك والتصدع بحيث لا تستطيع العائلة هنا القيام بوظائفها ومهامها تجاه الفرد
والمجتمع. (نوري سعدان عبدالله،مجلة الانبار)

إن الرفاق يعملون على إشباع ميول الحدث و رغباته وتأكيد وجوده ضمن الجماعة،
كما تساعد الجماعة على إقامة علاقات اجتماعية قوية مع من هم في سنه، حيث ان
رفاق اللعب لهم دور كبير في التأثير بشخصية الحدث فلعب من المفاهيم التي كانت
سائدة عنه انه نشاط يقصد به الاستمتاع بقضاء أوقات الفراغ وقد تبلورت هذه
المفاهيم فلم تعد مجرد طريقة لتمضية الوقت، فقد أصبح ينظر إليه كجزء من
العمليات التربوية التي ترمي إلى الحد من خطر السلوك الإجرامي لدى الحدث
ويقول العالم (بياجيه) في ذلك (ان اللعب عملية تمثل العمل على تحويل المعلومات
الواردة لتلائم حاجات الفرد فاللعب والتقليد والمحاكاة جزء لا يتجزأ من النمو العقلي
والذكاء). (نوري سعدان عبدالله،مجلة الانبار).

ولقد درس الكثير من علماء الإجرام تأثير الجماعات المنحرفة السلوك على
الأشخاص أو الشباب الذين يتصلون بها أو يصاحبونها لاسيما إذا كان عند هؤلاء

الأفراد استعداداً نفسياً للإسهام في السلوك الانحرافي، وكل فرد في المجتمع معرض للسقوط في الجريمة إذا اتخذ أصدقائه من الأفراد الذين ينتمون إلى مثل هذه الجماعات، ولكن الأبحاث دلت على ان استجابة الفرد لمثل هذه الجماعات تتوقف إلى حد كبير على شخصية المستجيب ومقدار تأثيره في الآخرين وعلى تنشئته الاجتماعية ومقدار رقابة الأسرة على سلوكه وأخلاقه. (نوري سعدان عبدالله، مجلة الانبار)

وعلى هذا فان الرفقة السيئة تحطم أو تضعف الروادع تحت تأثير المثل المستمرة من رفاق السوء هذه المثل التي تنتقل بعدوى الإيحاء والحث والتقليد وبما يبثه المجتمع من اطمئنان في النفوس، كما تعمل الرفقة السيئة على تعريف الشاب بالعادات السيئة كالإدمان على الخمر وتعاطي المخدرات والمقامرة والرهان وغيرها من الأمور السيئة التي تجلبها رفقة السوء.

ومن علماء الإجرام الذين اهتموا بدراسة اثر الصحبة في ارتكاب الفرد للسلوك الإجرامي العالم (سذرلاند) الذي وضع نظرية (الاختلاط المغاير) وينطلق سذرلاند في نظريته هذه من فرضية أساسية مفادها ان السلوك الإجرامي سلوك مكتسب غير موروث يتعلمه الفرد من خلال اختلاطه بأفراد آخرين وذلك لعملية التواصل أو التفاعل الاجتماعي بين الأفراد الذين ينتمون إلى الجماعة الواحدة في المجتمع الواحد، وان مثل هذا الاتصال لا يتم إلا بين الأشخاص على درجة متينة من الصلة الشخصية أو على درجة واضحة من الصداقة والزمالة، وهذا يعني ان يكون بين هؤلاء الأفراد وعلاقات أولية مباشرة ويرى ابراهمسن ان بعض الشباب يرتكبون جرائم تحت ضغط وظروف معينة أو نتيجة لشعورهم بحاجة معينة تدفعهم إلى ارتكاب الجريمة ومن هؤلاء المجرم بالمخالطة الذي يقع ضحية الرفقة السيئة التي تدفعه إلى التقليد في ارتكاب أنماط سلوكية إجرامية. (نوري سعدان عبدالله، مجلة الانبار).

4/ البيئة السكنية: ان اغلب الدراسات الاجتماعية التي اهتمت بموضوع الجريمة والجنوح تؤكد على أهمية البيئة السكنية بوصفها عملاً مساعداً في عملية الإجرام فالمسكن الذي يوطنه الشخص له دور في هذا المجال ونعني بالمسكن من الناحية المورفولوجية الخصائص المعيارية والشكلية التي تشكل بنية الوحدة السكنية للأسرة، كما ان المسكن ذاته من حيث ضيقه أو اتساعه ومن حيث فخامته وتهوئته ومن حيث مرافقه ومن حيث ارتفاعه أو انخفاضه ومن حيث قدمه أو حدائه والى ذلك من الخصائص الذاتية للمسكن التي تلعب دور واضح في مجال تماسك جماعة الأسرة أو تفككها في شكل الترويح الغالب.

لذا فالإنسان يكتسب قيمه الشخصية ويكتسب عاداته وسلوكه من الجماعات التي يعيش بقربها لان تأثيرها يرجع بالأساس إلى طبيعة الإنسان بكونه كائن اجتماعي يعتمد في حياته على الجماعة في إشباع حاجاته وعن طريقها يكتسب مهارته وخبرته، لأنه بطبيعتها لا يمكن من الاستغناء عنها ووجوده يتوقف عليها وتأثير الجماعة على نحوه أمر يفرضه الواقع والجماعة، فمن هنا يتضح ان البيئة لها دور واثر على الفرد من نحوه وتطوره ورعايته فمنها ينقل العادات والتقاليد ومنها يأخذ الكثير من الانطباعات والميول سواء كانت هذا المسكن مريح أم غير مريح فهو يتأثر به بكل الحالات، فالبيئة بمعناها العام هي مدرسة طبيعة لا حدود لها لذلك كان لزاما عليه ان يسعى لان يكيف نفسه لها.

فالبيئة السكنية لها اثر واضح في ظهور الجريمة لدى الفرد لأنها تكون مرتبطة بمجموعة من العوامل والمؤثرات المادية والبيئية المحيطة بالفرد من سكنه والذي له أثره جسماني ونفسي وبالتالي في طريقة سلوكه مع الأفراد المحيطين به. (نوري سعدان عبدالله،مجلة الانبار)

5/ البيئة الترويحية وأوقات الفراغ: البيئة الترويحية هي البيئة التي يقضي فيها الشخص معظم أوقات فراغه وذلك بممارسته بنشاط معين يبعث في روحه البهجة والسرور كالذهاب إلى الحدائق والمتنزهات الموجودة والتي تكون قريبة في محل سكنه أما مفهوم الترويح من الناحية العلمية فهو: نشاط اختياري يقوم به الفرد أثناء وقت الفراغ وان دوافعه الأولية هي الرضا والسرور والبهجة الناتجة من هذا النشاط والترويح الذي يتعلق بألوان الأنشطة التي يقوم بها الفرد والتي يمارسها خارج ساعات عمله حيث ان الفرد اختار بضعة أنشطة لممارستها طوعا نتيجة لرغبة داخلية دافعة فالترويح نشاط اختياري يحدث ويمارس في وقت الفراغ وينتج عنه شعور أو إحساس ذاتي بالغبطة أو السرور والراحة والرضا النفسي. أما وقت الفراغ فهو وقت الحر المتيسر للفرد والذي من خلاله يستطيع ممارسة أنشطة الفراغ الذي يختارها والتي تتلائم مع أذواقه واتجاهات وموضوعاته وأهدافه ومصالحه، أما في وقت الحاضر أصبح مقدار الوقت ليس مجرد دقائق أو ساعات أو أيام عند الفرد والتي يصرفها ويمضيها كما يشاء وإنما هو الوقت المهم الذي ينبغي تخطيطه وبرمجته واستثماره بطريقة تساعد على تنمية الفرد وتطوير قدراته الفكرية والجسمانية والإبداعية. (نوري سعدان عبدالله،مجلة الانبار)

وقد اهتمت النظرية الاجتماعية المعاصرة بمسألة الفراغ وكيفية استثماره وذلك لما لها من أهمية في تطوير الإنسان وزيادة طاقاته الإنتاجية ودفع عجل المجتمع إلى التقدم والنهوض بحيث يستطيع تحقيق أهدافه المصيرية وطموحاته المشروعة، وذلك لكي يستثمر الشاب أو الشابة وقت الفراغ بالأشياء المفيدة حتى لا ينصرف في تيار

الجريمة والسلوك المنحرف الذي يدفع إلى ممارسة الأفعال المشينة والمسيئة بحق الأفراد والمجتمع بصورة عامة حيث تدرس النظرية نشوء ونمو وتوزيع أوقات الفراغ للفئات والجماعات الاجتماعية والمهنية التي يتكون منها المجتمع إضافة إلى اهتمامها بمسائل تنظيم الفراغ والاستفادة منه في سد الحاجات والنجاح وطموحات الشباب في الشيء السليم والمفيد للمجتمع.

كما ان سياسة الفراغ في المجتمع المتحضر تعتمد على مبدأ إنساني الذي يطمح بتحويل وقت الفراغ إلى وقت الترويح يستفاد منه الإنسان وتستخدمه في تطوير قدراته وإمكانياته الجسمانية والعقلية والمهنية ووقت الفراغ في المجتمع يتيح أمام الإنسان الاحتمالات والإمكانيات التي من شأنها ان تنمي الشخصية طالما انه يستهدف ترسيخ التربية الإنسانية الفاضلة والتنمية الروحية عند الأفراد والجماعات، فانغماس الإنسان في مجال العمل وعدم مشاركته في نشاطات الفراغ لا بد ان يقتل عنده أجلا أم عاجلا روح العمل المبدع الذي يستفيد منه المجتمع مما يجعله عرضة لارتكاب الجريمة واندفاعه نحو السلوك المنحرف.

ان من المشكلات الاجتماعية التي ظهرت في المجتمعات في الوقت الحاضر هي مشكلة الإدمان على المخدرات التي تعتبر آفة من آفات أوقات الفراغ حيث كانت اقل انتشارا من الخمر في بلادنا إلا أنها اشد منها فتكا والمدمن على المخدرات سيصاب بانحلال عقلي وخلقي وجسمي فيضعف نشاطه وتقل حيويته وينحط مستواه الاجتماعي فيهمل أسرته وعمله وسائر حياته كما يصبح قلق المزاج وضعيف الذاكرة والإدمان على المخدرات له صلة وثيقة بالإجرام إذ أنها تشل المراكز العليا للدماغ وتطلق الغرائز على حالتها البدائية بحيث يصبح الفرد عاجزاً عن ضبط نفسه وعن التمييز بين الخير والشر، وهناك نقطة مهمة ينبغي الإشارة إليها وهي ليس كل نشاط ترفيهي هو ايجابي وإنما قد يتحول إلى نشاط سلبي إذا أسيء استغلاله وخير مثال على ذلك العاب التسلية الالكترونية (الاتاري) وهو فضلا عن فوائده التربوية والنفسية والتقنية إلا أنها لا تخلو من بعض السلبيات، إذ يمكن ان يكون بداية الانحراف وتعلم السلوك الإجرامي إذا ما أدمن على ممارسة اللعب. (نوري سعدان عبدالله، مجلة الانبار)

وبهذا يظهر ان طبيعة النشاط الترويحي الذي يقضيه الشخص له علاقة مباشرة أو غير مباشرة في اتجاهه نحو الجريمة مما يحتم على المجتمع ممثلا في هيئاته الاجتماعية والرياضية ان يشرف على تنظيم أوقات الفراغ لشرائح الشباب المختلفة وتوجههم إلى حسن استغلاله وحين يعمل ذلك فيه يهيئ لنفسه الحماية الأزمنة ضد الشرور والآفات الاجتماعية ومنها الجريمة.

6/بيئة العمل: ان بيئة العمل هي الوسط أو المجتمع الذي ينتقل إليه الفرد لمزاولة مهنة أو حرفة أو وظيفة، وقد يتكيف الفرد لهذا المجتمع أو الوسط وقد يواجه إخفاقاً أو فشلاً في التكيف مع هذا الوسط أو المجتمع مما يترتب عليه تأثير ايجابي أو سلبي على نفسية الفرد وعقليته الاجتماعية.

ويحصل تكيف الشخص مع بيئة العمل عندما يحصل على عمل مناسب يكون ملائماً لقدراته الجسمية والعقلية ومنسجماً مع رغباته الشخصية التي حققها من خلال اجتيازه للمرحلة الدراسة التي أهلتة للحصول على العمل المناسب له، مما يساعده على انجازه بإتقان وتطويره وتحسينه فيفوز بتقدير رؤسائه وزملائه في العمل.

وقد تدفع عوامل عديدة بالأشخاص إلى ممارسة الأعمال غير المناسبة منها ضغط الحاجة الاقتصادية للأسرة، إذ ان المستوى المعاشي الواطئ والدخل المنخفض غالباً ما يؤدي إلى عدم استطاعة الوالدين الاستمرار في الإنفاق على أبنائهم لإكمال تعليمهم، فأرباب الأسر الفقيرة يفضلون غالباً اشتغال أبنائهم على استمرارهم في الدراسة، لان ذلك الاستمرار غالباً ما يؤدي إلى اقتطاع جزء ليس باليسير من دخل الأسرة.

وبيئة العمل كغيرها من البيئات الاجتماعية تهيء الفرصة للأشخاص لإقامة علاقات اجتماعية مع العاملين أثناء الذهاب إلى العمل أو العودة منه أو في أثناء العمل أو في أوقات الراحة فتتأثر سلوكيات الأشخاص وبالذات الشباب ايجابياً أو سلبياً تبعاً لسلوكيات أصدقائه في العمل، كما ان ظروف العمل قد تفرض على الشباب الصلة بأفراد لا خيار له في انتقائهم أو ان بعض الأعمال تفرض على من يمارسها التعرف والاحتكاك بأنماط كثيرة من الناس كالعامل في الأماكن العامة أو المقاهي وتجارة الأرصفة وغيرها تتيح لمن يعمل فيها ولاسيما الأحداث والشباب في تعلم السلوك الإجرامي.

ومن زاوية أخرى فان أساليب بعض المهن قد تدفع أحياناً ممارسيها إلى احترام السلوك الإجرامي فمثلاً التعامل مع بيوت الدعارة والحانات والملاهي الليلية الموبوءة يكون جواً مناسباً لأعمال انحرافية غير مشروعة كتعاطي المخدرات.(نوري سعدان عبدالله،مجلة الانبار)

7/ضعف التربية الدينية: ان للجانب الديني الأثر الفاعل في تدعيم الأمن الاجتماعي داخل المجتمع ومحاربة الظواهر الانحرافية التي قد تطرأ على نفوس الناس وعلاجها من اجل الوقاية منها. ودور الدين يفوق دور أية مؤسسة تربوية وقانونية كونه يخاطب الضمير الإنساني الذي هو مركز الثقل في توازن الطباع البشرية وتربيتها على حب الخير والحق والجمال.

في حين تعجز الإبداعات الإنسانية بعلمها وأنظمتها وفلسفتها ان تنفذ إلى الضمير الإنساني ويقتصر دورها فقط في التحكم بالحياة الظاهرة للإنسان فتسن له الطريق، وتراقب سيره عليه وتردعه بالعقوبة الشديدة إذا حاد عنه.

وأشار بعض علماء الإجرام إلى أهمية الدين في وقاية المجتمع من السلوك الإجرامي وفي هذا الصدد يرى العالم (دي بيتس Depets) ان ضعف الوازع الديني هو العامل الرئيس المؤدي إلى هذه الزيادة المفزعة في الإجرام.

أما العلامة (كراوس Kraues) فقد وضح رأيه في العبارة الآتية " ان الابتعاد المتزايد عن الله الذي يحتاج أكثر فأكثر طبقات كثيرة من الناس وكذلك النظرة اللادبية إلى الحياة والعالم التي هي نتيجة للابتعاد عن الله تكون الأرضية الخصبة التي تزدهر فيها الرذيلة والجريمة وان الروح الأدبية الصحيحة غير ممكنة بلا دين".

ومن هنا يتضح لنا ان للدين الأثر الفاعل في تقويم النفس البشرية نحو ما هو صحيح حيث ان الدين ينهي عن كل ما هو فاحش وغير مرضي لله وللناس جميعاً. وان الدين الإسلامي بطبيعته الحال ينهي عن أي عمل لا يرضي الله والناس وينهي عن القيام بالجرائم التي لها مساس بحياة الأفراد. (نوري سعدان عبدالله، مجلة الانبار).

العوامل المؤثرة في ارتكاب الجريمة:

1/عوامل داخلية:

• /عوامل ذاتية نفسية شخصية:

وتتمثل هذه العوامل في الحتمية الموجوده في كيان المجرمين انفسهم وحالات المرض والاضطرابات الوظيفية وتركيبه الجسم الحيوية

هذا النوع من العوامل البيولوجية والنفسية.

• /عوامل وراثيه:

يقصد بالعوامل الوراثية كل ما ياخذ الفرد من والديه عن طريق الكرمزومات والجينات، وبناء علي ما لاحصر له السمات الوراثية والجسمية والوظيفية اثناء دورة النمو مثل لون العين واختلاف الامزجة والموهبة وفصائل الدم والانماط، كما انها تحدد الاسس العامه للنمو.

• /عوامل اقتصادية :

علاقة البطالة بالجريمة :

يشير (عجوة) الي ان العديد من مفكري الجريمة والعلوم الاجتماعية قاموا بتقديم تصورات مختلفة للعلاقات المحتملة بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية علي راسها البطالة، وبين السلوك الاجرامي، وان هذه التصورات النظرية وان تعددت بتعدد المداخل والظروف السائدة(المحيطة) فانها قد ركزت في عوامل اقتصادية وعوامل نفسية وعوامل اجتماعية.

اما من الناحية الاقتصادية فقد افترض(كتيليه) ان هنالك ارتباط بين السلوك المنحرف والظروف الاقتصادية المختلفة، وضمنها البطالة والفقر، واطافة الي خروج صغار السن والامهات الي العمل، حيث يجعل هذا المجتمع يقوم بفرض قوانين تحفظ النظام الاقتصادي وتوقيع العقوبات علي مخالفيها وهذا يؤدي الي ظهور جرائم جديدة (عبدالرحمن بن سعيد بن عبدالرحمن 2002).

واذا كان(كتيليه) قد اشار الي اربعة ابعاد للظروف الاقتصادية المرتبطة بالسلوك الاجرامي، فان هذه الظروف تتضمن اكثر من هذا بكثير حيث يدخل فيها الي جانب العوامل الاربعة التي اشار اليها مثل "مستوى الدخل، مستوى المعيشة، الفراغ، الهجرة، الاغتراب، التفكك الاسري والطلاق وتشير الي بعضها. (عبدالرحمن بن سعيد بن عبدالرحمن 2002)

في نفس السياق ياتي (ودسون) ليربط بين الوضع الاقتصادي عامة والبطالة خاصة وبين الجريمة، ويرى ان معدلات الجريمة عندما يكون البناء الاقتصادي ضعيف. وذلك الضعف الذي يتمثل في العمال والمشاريع الاقتصادية والحيوية ، ونمو البطالة وتزايد معدلات الخراب والتزمر الفيزيقي بسبب الاقتتار الي الخدمات الاجتماعية علي السواء لهوان البطالة عادة مما يرتبط بانخفاض الدخل او حتي انعدامه كما سبق القول، والامر الذي يوقع الشخص العاطل واسرته وايضا معة في برائين الفقر والحرامان وعدم التمكن من اشباع الحاجات الاساسية الامر الذي يؤدي بالعاطل واسرته الي السلوك الانحرافي والاجرامي. (سامية محمد جابر، ص33)

وعند منعطف الفقر يرى المناصرون للتفسير الاقتصادي للجريمة، ان الفقر الناجم اصلا عن تدني الدخل او انعدامه نتجة للبطالة، ويرى المناصرون لهذا التفسير من امثال (كتلية) و(فيري) و(بونجر) و(بيرت) ان للفقر دوراً هاماً في رفع معدلات الانحراف وخاصة جرائم الاموال والتسول. (سامية محمد جابر 1983، ص33)

2/ عوامل خارجية تتمثل في:

• / عوامل البيئة الاجتماعية:

ان العوامل الاجتماعية تمثل في الوسط المحيط بالفرد منذ ولادة وحتى وحتى لحظة ارتكاب الجريمة سواء ان كان هذا الوسيط بشريا او مكانيا ، ويخلف هذا الوسط الاجماعي باختلاف موقف الاراده منه.

فقد يكون مفرطا او عرضيا او مختارا، ولكل وسط علاقة بالفعل الاجرامي ،ذا يعني ان العوامل الاجتماعية من اهم العوامل الدافعه لارتكاب الجريمة، وظاهرة الاجرام تشكل وتحدد بناء علي النظام الاجتماعي القائم حيث ان الظروف الاجتماعية المختلفة والثقافية والسياسية والاقتصادية والقانونية تدفع بالافراد الي اتباع سلوك معين، حيث لا يوجد فرد يولد وهو مزود بنماذج سلوكية معينة، بل ان المجتمع هو الذي يمنح الفرد هذا النموذج من خلال التنشئة الاجتماعية من جهة ومن خلال احتكاكه بمجتمعه وتشبه لقواعد ومعايير خاصة من جهة اخرى.(عبدالرحمن بن سعد بن ال سعود،2002).

وبهذا المعني نجد ان المجتمع يعمل علي تحديد مكانه الادبية للافراد وكذا طبيعة الافراد الذين يجب التعامل معهم كل فرد علي حسب خصوصية المتعلقه اساسا بالسن والجنس والاصل الجغرافي والمستوى المادي والمتعلمينالخ.

وهذا طبيعيا يؤثر في سلوك الافراد ومدى تقبلهم او رفضهم لنماذج السلوك سوا كان سلوكا اجراميا او غير ذلك، وبصورة اخري فان البيئة الاجتماعية او الوسط الاجتماعي العام يسهم بدرجة كبيرة في كوين ظاهرة الاجرام، حيث ان سوء التكيف مع هذا الوسط ينتج عنه صراعات وتظهر في كثير من الحالات علي شكل انحرافات وسلوكيات اجرامية ينتبذها المجتمع خاصة اذا علمنا ان وفاق الفرد مع مجتمعه، وتكيف سلوكه علي نحو يتماشى مع ضوابطه وقيوده ونظمه، ليس بالشئ الفطري لانه شئ مكتسب بالتدرج منذ بدء حياته، ويعمل باستمرار علي تطوير نفسه لتحمل قيوده والالتزام بامرته ونهيه.(عبدالرحمن بن سعد بن ال مسعود،2002).

والحصيلة التربوية التي تحدد من مصادر مختلفة ويكون مجتمع الاسرة مصدرها الاول، حيث انه مما لاشك فيه ان يعرض حياة الافراد من عوائق عراقل نموه الاجتماعي، وان يكون لها الاثر الكبير علي مستقبل حياته وميله الي السلوك الاجرامي . وان تصرع الاسره او نقص في الاشراف والرعاية او عدم الاسره او عزلته فهي عوامل تدفع بالفرد اكثر الي الجريمة كسلوك فردي . وغير ان هذا الارتباط ليس من قبل الارتباط السيئ بل من قبل المصاحبة حيث ان مع وجود هذه

العوامل ترفع نسبة احتمالية حدوث الجريمة' وظهورها بشكل خاص ويبقى المجال واسعا لتدخل عوامل اجماعية اخرى.(سامية محمد جابر، 1988 ص35).

ذات التأثير البالغ علي سلوك الفرد حيث سبق "ابن خلدون" في عصره في دراسة عوامل البنية الجغرافية علي المجتمعات البشرية، كما سبقه غير المفكرين امثال "بيكون، ديركايم، حتمامونسكيو" في الاتجاه الذي يركز علي اثار البنية الجغرافية بمفهومها الواسع وهو الاتجاه الذي ظهر فيما بعد في الغرب وازدهر في القرن (20ميلادي) خاصة بعد الحرب العالمية الثانية. وان المفكر ابن خلدون لم يكتف بتوضيح اهمية الجانب الاجتماعي البشري وطبيعة ضرورته بصفة عامه . ولكنه ايضا تناول تنوع المجتمعات البشرية وفقا للاقاليم وأثرها بالظروف المناخية واثره علي اختلاف البشر واحوالهم بصفة عامة من خلال دراسته جغرافيا العالم المستغل في التاريخ.(سامية محمد جابر، 1988، ص38).

ومن خلال هذه الدراسات يرى ابن خلدون ان الاعتدال في المناخ له اثر علي الشعوب ، ويرتبط تطور الحضارة بالمناخ المعدل ، ويعتقد ان المجتمعات المتطرفة في المناخ بعيدة عن الحضارة والثقافة، ويقول ان سكان المناطق المعتدلة يميزون باعدال خلقهم و اوضح ان الزوق العام والفهم والعقل يتأثرون بدورهم بالمناخ، كما ن انها تؤثر في الشعوب ، وقد اكد ابن خلدون تأثير البنية علي فطرة اهل البداوة، كما نجد المكان علي ظاهرة الاجرام يرغم من اختلاف الباحثون من كونه سبب مباشر او غير مباشر الا انه يمكن القول بان المنطقة الجبلية للمكان تساعد علي ارتكاب الجريمة، وذلك لسهولة اختفاء المجرمين وصعوبة القبض عليهم، بينما السهول والوديان تقل وتراجع فيها نسبة الجريمة لصعوبة اخفاء المجرمين وسهولة القبض عليهم . .(سامية محمد جابر، 1988، ص38).

كذلك تؤثر طبيعة ونوعية التربة والمكان ظاهرة الاجرام ، حيث ان درجة خصوبتها تحدد مسوى فقر سكان المنطقة وهذا ما يؤثر بدوره في السلوك الاجرامي اما ضعف الانسان في مواجهة الظروف الاجتماعية والمعيشة الصعبة وتحيطه كل القيود الاجتماعية ، ويرى الدكتور "عبدالغني مغري" بان هنالك اربعة عناصر اساسية تتكون منها الشخصية القاعدية وهي

- تقنيات التفكير: أي منهجية وطريقة التفكير لدى الاشخاص اتجاه موضوع او قضية ما وكيفية مواجهتها.

- طرق الامن: المكونه من المقاومة والمؤسسا الي يلجأ اليها الافراد لمواجهة القلق الناتج عن الكب والحرمان للواقع الفيزيقي الاجماعي.

- المواقف الدينية

- الاناء الاعلي: الذي يجب الا يقتصر علي المعنى الذي اعطى له في التحليل النفسي الكلاسيكي. (سامية محمد جابر، 1988، ص39).

التشرد والدعارة في بعض صورها ، يnehون الي القول بان الفقر هو البئية الي تهيأ فيها كل الفرص لارتكاب الجريمة، وان هؤلاء المشيعين لتأثير العوامل الاقتصادية عامة والبطالة والفقر خاصة ولم ياتي تشيعهم من باب التخمين بل انهم قد اتخذو من نتائج الدراسات الي اجريت في هذا الاتجاه مبررا هذه الدراسات والتي ظهر فيها ان غالبية مرتكبي السلوك المنحرف هم من ذوي المستويات الاقتصادية المتدنية، اما سبب ذلك اللازم بين الفقر والجريمة فانه ياتي من اعتبار ان الفقر ينتج عن الحرمان وعدم توفير المطبات الضرورية للفرد والاسرة ، وكذلك صعوبة الحصول علي الخدمات بانواعها المختلفة (الصحية والتعليمية والترويحية) فيشب هؤلاء مجرمين وجهلاء لايقدرن علي التميز بين النافع والضار والخير والشر ، والترويج يكون لقمة سائقة لتيار الانحراف والجنوح، وفي ذا السياق يأتي "سلامة موسى" ليؤكد علي وجود علاقة بين البطالة والفقر وانواع بعينها من الجرائم ، وذلك حيث اوضح ان العدوان علي مال او الجرائم التي توصل الي الحصول عليه. فيما لو طال مدة البطالة (ويتمكن من بعدها الفقر) واذا طال اثار البطاله الاناث ومن يعولهم من الرجال اتجهن للاجرام وفي كثير من الحالات الي الدعارة والتحريض علي الفسق والفجور ، وبالنسبة للصغار والاحداث فانهم مثل هذه الظروف يتجهون الي التشرد والتسؤل وعلي طريق دعم مقولة بين الفقر والسلوك الاجرامي من ناحية اخرى، ويأتي تأكيد كل من "سيفور وبوسكولا" علي ان للفقر دوراً اساسيا في الاتجة الي ارتكاب السلوك الاجرامي، كما تأتي رؤية "دي تلبيو" في ان الفقر يصلح بالفعل كدافع للجريمة ولكن بصورة عريضة. (سامية محمد جابر، 1988، ص40).

الجريمة وأسبابها وتصنيفاتها:

تعد الجريمة منذ فجر التاريخ الإنساني من أهم فتوحات المجتمع وستظل ما بقي المجتمع معولاً من معاول الهدم فيه.. إضافة إلى الخسائر المتعددة التي تلبيدها في شتى مجالات الحياة نتيجة الجريمة بمختلف أنواعها (عبد الرحمن العبوسي، 2003). وقد استجوب عجز الطفل البشري الاعتماد الكامل على الأسرة، والتي من خلالها يستمد أنماط الضبط الاجتماعي، حيث كان في المقام الأول مستمداً من الأم، ثم انتقل إلى الأب في مرحلة ثانية وحالما نما الطفل وانضم إلى جماعات مختلفة نجد أن شخصاً أو أكثر في هذه الجماعات يمارس أسلوب الضبط الاجتماعي.

ومفهوم الجريمة مفهوم متطور من زمن لآخر ومن مجتمع لآخر وقد أخذ التجريم والعقاب ثلاث مراحل وهي:

1- مرحلة السحر: حيث كانت الجريمة عبارة عن مخالفة تحريم أمر إحالة الاعتقادات المقدمة أو القدرة المجهولة.

2- مرحلة الدين: مع مضي الوقت تحولت قواعد الحل والتحرير إلى قواعد خلقية اجتماعية ، ولكنها ذات صلة وثيقة لا يمكن خصمها عن المعتقدات.

3- مرحلة العلم: تعد مرحلة متطورة، حيث بدأ أسلوب التفكير العلمي المنطقي لقهر الجريمة وتحقيقاً لمصلحة الجماعة وروابطها.

الجريمة من الوجهة القانونية والنفسية والاجتماعية:
أ. الجريمة من الوجهة القانونية:

- يعرف رؤوف عبيد الجريمة من الناحية القانونية بأنها خروج على أوامر قانون العقوبات أو نواهيه خروجاً يستطيع توقيع عقوبة ما على فاعله. (27:28)
- يرى بشر أنور وآمال عثمان الجريمة بأنها سلوك إنساني ليدخل في دائرة الأعمال غير المشروعة أو امتناع بجرمة النظام القانوني ويقرر له جزاء جنائياً هو العقوبة توقعه الدولة عن طريق الإجراءات التي رسمها المشروع. (66:101)
ب. الجريمة من الجهة النفسية:

يرى عبد المنعم الحنفي بأنه: الشخص الذي يتكرر منه السلوك الإجرامي الاجتماعي بسبب ميل جيلي فيه وفيما يكون الآتي:

1- أن الحنفي يرى أن شروط الجريمة هو تكرار السلوك، مما يؤكد عامل القصدية.
2- أن الحنفي ركز على العوامل الجينية الوراثية في الفرد التي تدفعه إلى الجريمة.

ج. الجريمة من الوجهة الاجتماعية:
يرى عاطف غيث أن الجريمة بأنها:

1- سلوك ينتهك القواعد الأخلاقية التي وضعت لها الجماعة.
2- أن الدول تختلف فيما بينها في تقديم الأفعال الإجرامية (خليل وديع شكور 2004، ص17-18).

أسباب السلوك الإجرامي:

طالما أن الجريمة قد لازمت الإنسانية منذ نشأتها من الطبيعي أن ينشغل الفلاسفة والعلماء والمفكرين بأسباب نشأة السلوك الإجرامي ويرون رؤيتهم للجريمة على النحو الآتي:

1- يرى أفلاطون: أن السلوك الإنساني سلوك متعلم من ثقافة المجتمع. إذ بولد الناس، لديهم القدرة على تعلم طرق السلوك التي يدرّبهم عليها المجتمع. والجريمة في رأيه لا ترجع إلى سبب طبيعي في الإنسان بل لأسباب مكتسبة.

2- أما أرسطو فقد قلب الأوضاع إذ يرى أن المجتمع يتوقف على طبيعة الفرد. إذ يولد الإنسان بغرائز قصيرة، ولا يمكن لذلك تفسير طبيعته (محمد حسن غانم 2004، ص44).

3- في العصور الوسطى:

أبدل علماء الدين مفهوم الطبيعة بمفهوم من مأزق أن هنالك أفعالاً إجرامية لا يكون مرجعها إلى الله، فسر العلماء أو علماء الدين ذلك بخلق الشيطان.
4- ويمكن إرجاع بداية البحث في الأحوال النفسية للجريمة التي هي المدرسة الإيجابية الوصفية.

الموقف الحالي في تفسير أسباب الجريمة:

يعرض سعد جلال هذا الموقف في النقاط التالية:

- 1- تعدد العوامل وتشاركها وتداخلها وتفاعلها.
- 2- كان إلى عد قريب الاهتمام النفسي والاجتماعي موجهاً إلى العمليات التي يتم بها اكتساب الفرد خصاله الاجتماعية خلال خبراته مع الآخرين.
- غير أن الدراسات كلها قد تجاهلت المواقف الاجتماعية التي يتعلم فيها الفرد أو يسلك إزالتها لذلك تستلزم دراسة الجريمة معرفة طبيعة التفاعل الاجتماعي
- 3- إذا كنت تبحث عن الأسباب فإن نجدتها إلا إذا توصلنا إلى قوانين علمية وعليه تمكنا من التعميم.
- وكل ما لدينا الآن هو عبارة عن اتجاهات عامة وانطباعات شخصية مثل دراسة العلاقة بين الجريمة وبعض العوامل الأخرى.
- 4- تقويم دراسة تفسير الجريمة حالياً على ضوء الأسس البيولوجية والنفسية والأسس الاجتماعية النفسية والتحليل النفسي.

تصنيف المجرمين:

وتعتبر الجرائم من الأمراض التي تصيب المجتمع والتي ينبغي التصدي لها بكل الطرق أي الوقاية من الجرائم Grime Prevention.

أنصار الجرائم:

وإن كان هناك بعض الكتاب الذين يجادلون بالقول بأن الجريمة ضرورية لتقديم الحضارة للحضارة التقدمية ذلك لأن التقدم الاجتماعي يحدث من خلال عمليتين:

- 1- مدد أو خرق التقاليد جديدة.

- 2- وحيث تتخذ التقاليد قانون فإن خرقها يعد السبيل في نظرة هؤلاء إلى التقدم، من حيث أن الجريمة إن هي خرقها للقانون أو اعتداء على خارقي القانون ويذهب أنصار هذا الرأي إلى القول بأن عظماء المصلحين كانوا من خارقي قانون إن اعتناق مثل هذا الموقف المتطرف سوف يجعل من الضروري تغيير اتجاهات الناس نحو الجريمة ولا شك أن مثل هذا الرأي ينطوي على مبالغة كبيرة فحتى لو اعتدنا أن كبير القانون إلى حد ما، في بعض المواقف قد يقود إلى تقدم المجتمع وتحسينه فمن

الصعب الاعتماد بأن جميع مظاهر التقدم ترجع إلى كسر القانون وقف الجرائم أو إزالتها يعتبر هدفاً للغالبية حتى وإن كان يؤدي إلى بطء التقدم في المجتمع أو ربط التغيير الاجتماعي (عبد الرحمن العيسوي 2003، ص30).

الجريمة والعصر السلالي:

لقد أثارت هذه القضية اهتمامات كثير من مظاهر سوء الفهم. ففي المجتمع الأمريكي يعتقد أن الأجانب الذين ولدوا خارج الولايات المتحدة الأمريكية ينسون في كثير من الجرائم. ولكن العكس هو الصحيح، أن الإحصاءات في هذا الصدد تعتبر مضلة. حقيقة أن الأرقام تشير إلى كثرة جرائم الزوج من جرائم البيض ولكن هناك فلاق كبير في الاستعداد والتهئية لتوجيه الاتهام نحو الزوج أو نحو البيض والاستعداد لإدانتهم إن الإحصاءات في هذا الصدد مضللة وحتى إذا كان معدل الزوج أعلى فإن تفسير ذلك يصعب القول بأن لعامل السلالة تأثيراً وهناك مشكلة للمواطن في أمريكا من أبوين غرباء حيث وجد أن معدلات الجريمة والجنون لهؤلاء أعلى بكثير عنها من جماعات المقارنة أي الذين ينحدرون من آباء ولدوا بأمريكا لا يمكن تفسير هذا بيولوجياً ذلك لأن الآباء الذين ولدوا في الخارج كانت معدلاتهم في الجريمة مختلف هم أنفسهم.

فرض صراع الثقافات:

ولذلك اقترح بعض علماء النفس ما سمي بصراع الثقافات كعامل مسؤل عن زيادة معدلات جرائم الأبناء ويستعرض شوقي مطلع الثلاثينات من هذا القرن تاريخ حياة شباب ولد في ظروف اجتماعية مفككة حيث لم تصلح معايير mores أسرته البولندية الأصل وكانت النتيجة تحرير الولد من الضوابط والقيود الاجتماعية مما جعله مستعد ومهيأ للنموذج الجنوحي وهناك حالات كثيرة درست ووضحت الميل نحو الجنوح إذا ما كان الفرق شاسعاً أو الصراع شاسعاً بين الثقافة الأوربية القديمة وبين بحثه عن الجريمة 1936م قام بتحليل معدلات الجريمة في 36 ولاية أمريكية وانتهى إلى القول بأن أبناء المهاجرين يطهرون معدلات إجرامية أقل عن أبناء المواطنين وذلك في تسع من هذه الولايات منها ولايات صناعية وفيها كثافة سكانية عالية. ولكن مفهوم الصراع الثقافي وحده لا يكفي لتفسير ارتفاع معدلات الجرائم ولا بد من النظر إليه في ضوء العوامل المركبة والمعقدة الاجتماعية والاقتصادية (عبد الرحمن العيسوي 2003، ص38).

جرائم الأغنياء:

ولكن العوامل الاقتصادية لا تصلح أن تكون عاملاً عاماً للتفسير، فلقد فشل الفرض الاقتصادي في تفسير الجرائم التي يرتكبها الأغنياء ولذلك يصعب وضع تفسير واحد لكل أنواع الجرائم المتعددة ولكل أنماط المجرمين المتعددين أيضاً.

تقسيم الجرائم:

وهناك من يقسم الجرائم إلى ما يلي:

- جرائم سياسية Political Grimes أو الجرائم الخيانة العظمى وهكذا تنتظر إليها الدولة.

- الجرائم المدنية كالسكر وخرق النظام أو القيادة بدوت رخصة قيادة Grimes .Civic

- الجرائم الاقتصادية Economic Grimes والتي قد ترجع إلى الحاجة.

فلسفة العقاب:

أما الغرض من العقاب فهو إلزام الناس باحترام القواعد والنظم، ويذهب البعض إلى اعتبار الجريمة ظاهرة اجتماعية عادية لا شذوذ فيها ولا غرابة وحتهم في ذلك أنها تنتشر في المجتمعات، ولا يخلو منها مجتمع من المجتمعات ولكن الحقيقة أن الجريمة خروج عن قوانين الطبيعة وقوانين المجتمع. والجريمة فوق أنها هدر للقيم الخلقية تؤدي إلى وقوع خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات وتذكر الإحصاءات عدد الجرائم والخسائر إما عن الخسائر يعيق بالمجتمع، وهي الخسائر الأدبية أو المعنوية التي لا يمكن تقديمها بثمن ولا معرفة مداها على وجه التحديد ولكي تتضح هذه الخسائر الأخيرة تتصور مثلاً أسرة مكونة من أب وأم وبنين وبنات يعيشون في سعادة ثم يندس بين الأسيرة شخص غريب يفسر أخلاق الزوجة أو الزوج فتقلب الحياة إلى جحيم وتفسر الحياة الأسرية وتستطيع في هذه الحالة أن تتصور الخسائر الأدبية التي يؤدي إليها انحراف سلوك الأب أو

الأم وتأثير ذلك على حياة الأسرة ومستقبل الأولاد ومصيرهم التمس طبعاً بإزاء الخسائر المادية قد تكون ضخمة (سعفان، القاهرة، ص 209).

طبيعة مبحث الجريمة:

وفي مبحث علم الجرائم Etiology of Grime، يتم بحث الظروف والأسباب والعلل التي تؤدي إلى السلوك الإجرامي وهو أهم المباحث في حقل الجريمة، حيث تتوقف عليه إجراءات الوقاية والاحتياطات التي يتميز على المجتمع اتخاذها لوقاية نفسه من الجريمة والانحراف ومبحث العلل قديم جداً ول

كنه لم يتخذ شكله العلمي إلا في العصور الحديثة فقد اعتبر سقراط أن الفضيلة علم والرذيلة جهل، فالإنسان يأتي الشر في نظره عن جهل لا عن قصد ولكنه لو عرف الفضيلة لقام بالعمل الفاضل. أما أفلاطون فقد تعرض لتفسير السلوك الإجرامي في أكثر من مكان من مؤلفاته ولاسيما كتابه "القوانين" وقال أن السلوك الانحرافي لا يرجع إلى لسبب طبيعي في الإنسان ولكنه يرجع إلى الشيطان وكان أفلاطون يرى أن سبب القتل يرجع إلى الجشع وحي الثروة والغنى والطموح الذي سبب الحسد والخوف والجبن ويعرف أفلاطون بين العمل الإجرامي الإرادي والعمل الإجرامي اللإرادي. أما أرسطو فقد جرى أستاذه أفلاطون وقسم الناس إلى نوعين، خير

بين هؤلاء يمكن إصلاحهم إذا ما زالوا شديدين لا يمكن إصلاحهم وعلى المجتمع الخلاص منهم.

وبحث أرسطو في أسباب الجريمة في حديثه في علم الفراسة فقد وجه نظر العالم إلى أنه يوجد في كل فرد علامات أو سمات جسمية تدل على أخلاقه ومزاجه أو نفسية ومن هذه السمات لون الشعر ونوعه ولون البشرة وطول القامة وما إلى ذلك. بذلك يكون أرسطو قد وضع اللبنة الأولى للمدرسة الإيطالية في علم الاجتماع الإجرامي. ولم يعرف عن العرب في الجاهلية أو في الإسلام أنهم وضعوا مؤلفات خاصة لدراسة أسباب الجريمة وعللها، وإن كانوا عرفوا الكهانة والفراسة (عبد الرحمن العويسي 2003، ص 44).

- الجرائم السيكلوجية Psychological Grimes:

التي ترجع إلى الهوى وإلى الدوافع الجنسية وغيرها من الدوافع. ويذهب هو بكنز وهو من أصحاب النزاعات التحليلية بأنه في كل هذه كالجرائم ما عدا النوع أي الجرائم الاقتصادية تمكن أسباب نفسية.

الموقف القرآني من القتل:

يقول القرآن الكريم في حق جريمة من الجرائم الخطيرة وهي قتل النفس "من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً..." (المائدة: 132)

الجريمة خروج على قيم المجتمع ونظمه وقوانينه:

وتعتبر الجريمة خروجاً على قواعد الاجتماع وذلك كما يقول الأستاذ الدكتور حسن شحاتة سعفان وهي ظاهرة لا يخلو منها مجتمع من المجتمعات الإنسانية قديمها وحديثها أي المجتمع البدائي أو المتطور. ذلك لأن المجتمعات تضع نظاماً لتحديد سلوك الأفراد لا بد من الالتزام بها وبدون هذه القواعد وتلك النظم لا يمكن للمجتمع أن يعيش ولا يمكن أن تستقيم فيه الحياة ذلك لأن الفوضى من شأنها أن تقضي على المجتمعات ولقد أثبتت الدراسات الأنثروبولوجية أن جميع المجتمعات القديمة كانت تسود فيها بعض النظم أو القواعد أو القوانين أو العادات أو التقاليد الملزمة وتختلف العقوبات على الجرائم باختلاف المجتمعات والعصور فالسرقة كانت نوعاً من أنواع البطولة في بعض المدن اليونانية القديمة أما الآن فتعد جريمة يعاقب عليها القانون وهناك بلاد تجرم السلوك الجنسي الشاذ وهنا بلاد أخرى لا تجرمه والجريمة والعقاب متلازمان في جميع المجتمعات فالمجتمع يفرض عقوباته على مرتكبي السلوك الإجرامي ويختلف هذا العقاب شدةً وضعفاً وفقاً لخطورة السلوك وأثاره كما يراها المجتمع. والعقوبة ضرورية لاستمرار الحياة الاجتماعية وتطلب دراسة الجريمة الاهتمام بثلاث مباحث:

أولاً: تحديد أنواع السلوك التي يعتبرها المجتمع سلوكاً انحرافياً أو بانحاً.

ثانياً: تحديد المسئول عن العمل الانحرافي.

ثالثاً: تحديد أنواع العقاب التي يوقعها المجتمع على المسئول عن العمل الانحرافي.

تصنيفات الجرائم:

أ. تصنيف لومبروز:

حيث قسم المجرمون إلى خمسة أنواع هي:

1- المجرم بالنظرة.

2- بالعاطفة.

3- المجنون.

4- بالعادة.

5- بالصفة.

ب. تصنيف جارو فالو:

صنفهم إلى ثلاثة أنواع هي:

1- قتلة Asassins.

2- مجرمون العنف Violents.

3- لصوص Voleurs.

ج. تصنيف لست F.V.LEST:

وقد صنفهم إلى ثلاثة أنواع هي:

1- مجرمون لحظيون بالحزمة.

2- مجرمون قابلون للإصلاح.

3- مجرمون مستعصيون على الإصلاح. (عادل عواد الوريكات، 2004 ص 35 -

36 - 37 - 38).

ثانياً: التصنيفات الحديثة:

نجد أن التصنيفات الحديثة يغلب عليها الطابع السيكولوجي والاجتماعي معاً، مثال لذلك:

1- المجرم العصابي.

2- المجرم العادي.

3- المجرم المريض.

4- المجرم العارض.

النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي:

• **الشخصية المجرمة:**

هناك مجموعة من العلماء في حقل علم النفس قد حاولوا البحث عن أسباب الجريمة والانحراف في الشخصية الإنسانية ومنهم صموئيل باكلسوند سنة 1976م وسامنو

سنة 1976م وايزك سنة 1989م وكذلك ايزنك مع كودسنس سنة 1995م.

يرى باكلسوند وسامنو وبعد دراسة معمقة حوالي 230 – 370 محكوماً في مستشفى إيزابيث بسبب السلوك المنحرف الناتج عن الجنون وقد وجد سامنوا أن سبب الجريمة يعود إلى أنماط فكرية غير طبيعية أثرت في اتخاذ القرارات وليست العوامل الاقتصادية والاجتماعية كما ادعت النظريات الاجتماعية وخاصة الصراعة والأنومبا وغيرها، وهكذا جاءت فكرة الشخصية المجرمة الباحثة عن المتعة والإثارة والاستقلال والأنانية وقد وجد العالمان سامنوا وباكلسوند أن هنالك اثنين وخمسين نمطاً فكرياً، ونرى أن العالمين قد وقعا في خطأ العميم الذي لا يمكن أن يكون دقيقاً، فالعينة كما هو واضح قصدية وليست عشوائية، هذا من جانب ومن جانب آخر فالمحكومون هم من الجانبين وليسوا من المجرمين فقط. وقد توالى الأبحاث التي ركزت على الضحية وعلاقتها.

• أبعاد الشخصية:

يرى العالم ايزك وزميله فود جونسوند سنة 1995م أن هنالك ثلاثة أبعاد رئيسية للشخصية وهي الذهاني والمتطرف والعصابي ويرتبط السلوك المنحرف مع المستويات العليا للأنماط الثلاثة وقد تتباين الجرائم نمطياً مع هذه المستويات ومثلك على ذلك، فإن العمى العصبي يرتبط مع المستويات العليا مع العد المت طرف مقابل الذهانية، وعلى أية حال فالذهانية ترتبط مع كافة الفئات العمرية، وبالتالي نكتسب أهمية خاصة مقارنة مع العبدن الآخرين، وبعد دراسة معمقة للجريمة وفي عدة دول وجد ايزنك أن هنالك صفات غير اجتماعية كالتدخين وتعاطي المخدرات وغير ذلك من السلوك والمنحرف يرتبط بهذه الشخصيات الثلاثة، وهنا لا بد

من القول أن العالم ايزنك قد ربط بين الاشتراط والتعلم وتطور الضمير، وقد لاحظ أن الاشتراط الضعيف غير المجرمين لا يساعد في تطور الضمير بشكل فاعل ومؤثر.

• النظرية المعرفية:

يرى العالم فلين ولشرز وكذلك زميله العالم توماس دايت سنة 1989م أن علم الجريمة قد أهمل الجانب أو البعد الإدراكي والمعرفي في الشخص. وفي هذا المجال لاحظ العالمان أن العوامل الاجتماعية والبنية لا تحدد السلوك الاجتماعي ولكنها تحد منه، وهذا يعني أن العوامل الاجتماعية أو البيئية إما أن تضاعف من الفرص المتاحة للسلوك الإجرامي أو تضعفها وتحد منها، وهنا تبرز دور الطبيعة الإنسانية العقلانية (المدرسة الكلاسيكية) التي تحدد شكل السلوك والنشاط الإنساني.

وإن كان الأثر لهذه العوامل سلباً فعلياً توقع السلوك المنحرف، وهكذا نجد أن العالمين يريان أن الجريمة والانحراف نتيجة للتفكير غير العقلاني وليس من

الخيارات الفردية المتاحة، وقد ضربنا مثالين على ذلك، فالمجرمون الذين يتخذون من الجريمة مهنة يتميزون بعدم الحس بالمسؤولية والانغماس الذاتي والسعي وراء السلوكيات المنحرفة، بينما يتميز المجرمون الذين يتخذون من الجريمة أسلوباً خيانياً يتشابه سلوكهم مع سلوكيات المراهقين وبالتالي ليس لديهم الحس بالمسؤولية وال ضبط الذاتي، ويرى أن العمليات الإدراكية لهؤلاء الأشخاص بغض النظر عن البيئة أو التكوين، مهياة الفشل سواء في العمل أو المدرسة أو البيت.

لقد وجد العالمان والشرز ودايت أن هنالك ثماني صفات إدراكية بدائية للمجرمين الذين يتخذون من الجريمة أسلوباً خيانياً ونمطاً معاشاً، فهؤلاء الأشخاص ومنذ نعومة أظافرهم يتميزون بسوء الإدارة فتكثر لديهم المشاكل، ولأنهم أقرب إلى المراهقين في سلوكياتهم، فسوف يجبرهم سيمون وراء الملذات لتحقيق أهداف ذات أمر أبعد، ونتيجة لذلك نجدهم يرمزون حياتهم المستقبلية نتيجة لارتكابهم الجرائم والسلوكيات المنحرفة.

• نظرية التحليل النفسي (فرويد):

يرى إتباع هذه النظرية أن الجريمة والسلوك المنحرف يمكن أن يفسر بناءً على ثلاثة مصادر، فعند الأطفال الأصحاء تعمل الأجزاء الثلاثة معاً وبشكل مناسب ولكن عندما يحدث صراع بين مكونات الشخصية يمكن أن تقع الجريمة أو السلوك المنحرف. أما المصدر الأول للجريمة والسلوك المنحرف فقد يكون سببه ضعف (الأنا الأعلى) متطورة غالباً ما يسمونه السايكوباتولوجي أو الوسيوباتولوجي أي المرضى النفسيين أو الاجتماعيين، أما الجرائم التي يمكن أن يرتكبها هؤلاء فهي: جرائم الجنس، والعاطفة والقتل وجرائم العنف، ويمشي هؤلاء الأشخاص بغض النظر عن أنهم لا يريدون أكثر من مصالحهم القريبة، أما المصدر الثاني للجريمة فيتمثل في ذلك المفهوم الذي طوره فرويد وهو الإبدال وهو يفسر مجموعة العمليات التي يقوم بها الشخص لإبدال شيء ما مكان آخر رمزياً، وكمن المعروف أن الأم تقوم بعمليات التنشئة الاجتماعية أكثر من الوالد (كما لاحظ فرويد نفسه) هنا قد يقوم الأطفال بإبدال اتجاهاتهم السيئة نحو أمهاتهم بشيء مقبول من المجتمع، أي عندما تقف الأمهات حجر عثرة في تحقيق رغبات الأبناء، تلجأ الصغار إلى هذه الآلية، هما ينشأ الصدام والإحباط عند الصغار الباحثين عن الجريمة، لكنهم يصدمون بالثواب والعقاب من قبل الأمهات، فيكون هذا الشعور أقوى عند الذكور كما لاحظ فرويد، والذي يظهر متأخراً على شكل جرائم ضد النساء وهو يمثل الكره الرمزي، أما المصدر الأخير لتفسير الجريمة والانحراف فيأتي من نزاعة الموت أو رغبة الموت ومن صورها التدخين وسرعة لقيادة ورياضة الغوص والتغذية السيئة ... الخ. وهذه الأنشطة الإنسانية الخطرة تفسرها علم الموت رغبة تحطم الذات قد تدفع الأفراد لارتكاب جرائم خطيرة عليهم مثل الإنذار والسطو والقتل والفساد

والمخدرات، والأكثر من ذلك ترى هذه النظرية أن المجرمين الذين يتركون أشياء تدل على هويتهم ما همك إلا أشخاص يبحثون عن العقوبة أي أنهم بحاجة نفسية لذلك.

أما الانتقادات التي وجهت لنظرية فرويد فتتلخص فيما يلي:

- لا يوجد دليل على وجود ربط سببي يلي الحالة الداخلية الذاتية للعقل والسلوك المنحرف.
- أن القول بأن الشخصية تتكون من ثلاثة أجزاء وهي الأنا والأنا الأعلى واللهو مسألة جدلية وقابلة للنقاش.
- لا يوجد ما يثبت العلاقة السببية التي تلي خيرات الطفولة المبكرة والسلوك المنحرف والجريمة.
- صعوبة وغموض مفاهيم النظرية وبالتالي صعوبة القياس أسماً وإجراءياً.
- العلاج المكلف مادياً وزمنياً.
- على عكس ما ترى النظرية فإن السلوك الإنساني اجتماعي وهو بالمقام الأول نتيجة للخبرات الاجتماعية ولا تحدده النزعات والغرائز.
- لا يمكن الاعتماد على المقولة التي ترى بأن الجنس عامل كلي قادر على تفسير الصراعات الذهنية.
- النزعة البيولوجية المبالغ فيها لا في التأكيد على دورها في تفسير السلوك علماً أن النظرية أهملت العوامل والعلاقات الاجتماعية.
- لم تراعي النظرية التأثيرات الثقافية وافترضت عالمية السلوك الإنساني.
- ليست نظرية علمية مثبتة وبالتالي ترى أنها تقدم تغيرات رمزية.
- هنالك تفسيرات واجتهادات مختلفة للنظرية فهي لم تحظ بالإجماع.

المدرسة السلوكية:

لقد رأينا أن مدرسة التحليل النفسي قد ربطت بين مكونات الشخصية والانحراف، حيث اعتقدت أن السلوك الإنساني يسير عليه مجموعة من العمليات العقلية اللاشعورية أي حالة من الصراع اللاشعوري المستمر إضافة إلى أهمية السنوات المبكرة من حيث إشباع الحاجات الأساسية أي أن المدرسة السلوكية كمدرسة وضعية قد رفضت هذه التفسيرات العلمية، حيث لا يمكن قياسها والتثبيت من صحتها ، وبدلاً من ذلك اقترحت أن الشخصية الإنسانية والسلوك الإنساني بشكل عام سلوك مقلد من خلال التفاعل مع الآخرين ولقد اعتمدت كهذه المدرسة على دراسات عالم الفيلولوجيا الدولي بافلوف والذي نال جائزة نوبل عن أبحاثه المتعلقة بالإشراف الكلاسيكي "تجربة الكلب والطعام وقرع الجرس وسيلان اللعاب" الشهيرة إلا أن المدرسة السلوكية الحديثة اعتمدت بشكل أساسي على أبحاث العالم النفسي

الأمريكي واطسون 1878م – 1958م وكذلك العالم اسكنس حيث يعتقد اسكنس أن الشخص يتعلم من خلال ملاحظة رد فعل الآخرين على سلوكه، فالسلوك عادة ما ينشأ أو يقع تحت تأثير معين أو تفسير في البيئة وإذا كان رد الفعل إيجابياً ومعزراً فإن هذا السلوك يستمر ويتم تعليمه أما إذا تم عقاب هذا السلوك فإنه لن يتكرر أو يتم تعلمه وبالتالي سوف ينتهي.

نظرية التعلم الاجتماعي:

إن كل إنسان لديه قيمة وخبرات خاصة التي يستخدمها في تحديد سلوكه وهذا ما تطلق عليه نظرية التعلم الاجتماعي ومن أعلامها ألبرت بيندروا ووالستر وريتشارد وغيرهم.

ومثال على هذا المدخل نجد أن سلوك الأطفال يتبع ردود الأفعال من فعل الآخرين سواء كان سلباً أم إيجابياً. وخاصة أولئك الناس الكبار المحيطين بهم ولديهم علاقات تواصل معهم وبشكل خاص الآباء والأخوة الكبار أو ما يسميه توماس الناس المهمين ، إضافة إلى ذلك ما يشاهده الصغار على شاشة التلفاز وغيره من وسائل الاتصال وتفرض أن الأطفال يشاهدون فيلماً يتسم بالعنف فقد شاهد الأطفال شخص بالغاً يضرب ويستخدم العنف، وإذا ما لاحظوا أنم هذا السلوك تم تعزيره أو مكافأته الذين يتم القبض عليهم في جرائم مختلفة، وبين من أدينوا من هؤلاء في المحاكم المختلفة وعدد من يرسل منهم لقضاء مدة العقوبة بالمؤسسات الإصلاحية وغالباً ما تنشير هذه الإحصائيات إلى أنت جميع المجرمين ينتمون إلى طبقة اقتصادية منخفضة نقل فيها دخل الفرد عن المتوسط(حسين علي الفول2003،ص199) الاتجاه الثاني هو الاتجاه الاشتراكي في تفسير الجريمة ويقوم هذا الاتجاه على نقد النظام الرأسمالي وكشف العقوبة وبيان مسائل وطبيعة المجتمع الرأسمالي الذي يقوم في رأيهم على ظاهرة الاستغلال الطبقي الذي يؤدي بدوره إلى مختلف المشكلات الاجتماعية ويرتبط هذا الاتجاه بالعالم كارل ماكس مؤسس الشيوعية، وصاحب نظريات الصراع الطبقي والعنف الشيوعي للقضاء على الرأسمالية وأهم دعائم الفكر الاشتراكي تتمثل في:

أ. الإنسان خبير بطبيعته ولكن الظروف الاجتماعية تجعله شرير.

ب.ب المجتمعات الإنسانية وحيدة كلها لا تتجزأ.

ج. الهدف الأساسي للنظرية هو تغيير المجتمع كلياً.

د. الجماهير هي التي تضع التاريخ.

هـ. التغيير هو قانون الحياة وهو دائماً يسير إلى الأفضل(سامية الساعاتي،

1983،ص112).

الفصل الثاني

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

يتناول هذا المبحث الدراسات السابقة التي تناولت موضوع ودوافع السلوك الإجرامي وعلاقته بالأمن النفسي وتقرير الذات لدى نزلاء السجون. حاولت الباحثة في هذا المبحث عرض بعض الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع البحث.

وقد واجهت الباحثة صعوبة في وجود دراسات عربية أو أجنبية أو محلية ولن تتمكن من الحصول إلا على قدر ضئيل من الدراسات ذات الصلة المباشرة بموضوع البحث في المكتبات السودانية. كما يتضمن هذا المبحث تعليق الباحثة على الدراسات السابقة من حيث السمات المميزة لها وأوجه الالتقاء والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة الاستفادة منها ومن الدراسة الحالية من الدراسات السابقة.

وسوف تتناول الباحثة عرض الدراسة في محورها الرئيسي وهي كالآتي:

أ. عناوين الدراسة واسم الدراسة وتاريخ إجرائها.

ب. عينة الدراسة.

ج. الأدوات المستخدمة.

د. النتائج.

أولاً: الدراسات السودانية:

1/ هويدا سعيد زكي عبدربه، اغسطس 2008م بعنوان (دراسة العوامل المؤثرة في ارتكاب المرأة للجريمة)-جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
عينة البحث:

تمثلت عينة البحث في نزيلات سجن أم مدرمان للنساء وسجن بورتسودان للنساء وقد بلغ حجم العينة لهذه الدراسة (121) نزيله ولقد تم اختيارها بالطريقة العشوائية البسيطة ولقد قابلت الباحثة كثير من النساء بسجن ام درمان وسجن بورتسودان كما قابلت سجينات عرب خارج الدولة اخزتهم كحالات للمقارنة فقط وليس موضع دراسة في بحثها الحالي ولم يتضمن التحليل دراسة.

أدوات الدراسة:

تتكون أدوات البحث من أسئلة الاستبيان التي تطرح علي كل حالة علي حدها وتقم الاجابات بشكل بيانات لكل منها ، وقد قامت الباحثة بتصميمها وفقا للاسباب التي تعتقد بأنها وراء ارتكاب المرأة للجريمة وقد كانت تصف مجموعة من الابعاد المتمثلة في البعد الاقتصادي ، الاجتماعي، البعد النفسي وبلغ عدد عبارات الاستبانة(19) عبارة.

النتائج:

إذن العوامل الاقتصادية دافعا وسببا لارتكاب الجريمة لدى غالبية النساء حسب رؤية مرتكبيها.

الدراسات العربية:

1- دراسة حسين الساعاتي 1961م (دوافع ارتكاب جريمة البقاء):

اهتم بدراسة دوافع ارتكاب جريمة البقاء للتعرف على جوانب تلك المشكلة والمساعدة في مكافحتها، وقد انحصر المسح على مدينة القاهرة وعلى النساء اللاتي يمارسن البقاء أو يحرصن عليه أو يسهلن فعله أو يقومن باستقلال البقايا، أي ممن قبض عليهم من رجال شرطة حماية الأدب، وبلغ عدد حالات المسح (1055) بقياً وذلك من خلال مسح اجتماعي للبقايا المقبوض عليهن بواسطة شرطة مكثبي حماية الأدب في القاهرة والجيزة وتضمن المسح بيانات عن أعمار البقايا وجنسياتهن ودياناتهن وأسماء الشهرة بينهن ومواطن الولادة والنشأة والإقامة وموقع أسرهم من الممارسة ومدى تعاطيهم للمسكرات والمخدرات.

وقد أسفر المسح الاجتماعي لتلك الظاهرة عن نتائج منها:

- تبين أن أعمار البقايا بين 15 – 29 عاماً وأن أغلبهن يقيم في محافظة القاهرة.
- أن أكثر خمّن نصف عينة البقاء لا يقع في الموطن الأصلي لأسرهن خارج القاهرة وأن محافظة الإسكندرية كمن أولى المحافظات التي تهاجر منه البقايا إلى القاهرة وأن السبب الأول الدافع لتلك الظاهرة هي أغلبية المهاجرات اضطرهن للنزوح إلى القاهرة هي الحاجة للعمل.
- كما كشفت النتائج أن الغالبية الساحقة من البقايا يقبلن الزواج بلغ العدد تسع عشرة مجموعة البقايا.

ولكن الاتجاه الغالب منهن هو تحاشي إنجاب الأطفال أو الحد من عددهم فلم يتجاوز من لديهن أطفال (1 42) من مجموع المتزوجات والمطلقات. أن أكثر من ثلاثة أرباع البقايا أميات وأقل من خمسهن يعرفن القراءة والكتابة وربطت النتائج بين البقايا والأوضاع الاقتصادية، حيث كان معظم البقايا يؤتين من بيئات اقتصادية محرومة.

وأن اضطرارهن للعمل في سن مبكر يعرضهن للاحتكاك بمؤثرات كثيرة تدفعهن للبقاء.

2- دراسة مصطفى أحمد تركي 1968م بعنوان (سيكولوجية المجرم العائد):

أعد دراسة بعنوان سيكولوجية المجرم العائد للتعرف على علاقة العودة للإبلا الإجرام ببعض سمات الشخصية وهل يختلف المجرم العائد في هذه السمات عن المجرم غير العائد ومقدرا هذا الاختلاف.

وشملت العينة على 50 مجرماً عائداً من ثلاثة سجون مختلفة ليماطرة، القاهرة، القناطرة ومتوسط أعمارهم 37 سنة وجميعهم سجنوا مرة على الأقل قبل الأخيرة وكذلك هم من المسلمين الذكور، كما شملت العينة على مجموعة أخرى ضابطة مما سبق لهم دخول السجن واشتملت الدراسة على جرائم القتل والصلب والنهي والسرقه واستبعدت جرائم الثأر وجرائم المخدرات.

واحتوت الدراسة على بعض المقاييس الفرعية المستخدمة من استخبارات مختلفة ومنها مقاييس الميل العصبي ومقاييس الانطواء ومقاييس السيطرة من استخبار عوامل الشخصية للراشدين. وتوصلت الدراسة إلى الآتي:

1- أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المجرمين العائدين وغير العائدين في الانطواء والانبساط والعصابية، في حين وجدت فروق دالة بينهما في الانحراف الفسيولوجي.

2- وتبين عدم وجود علاقة بين نمط الأسرة المتصدعة أو الحرمان من الأم وبين العود إلى الإجرام والسيكولوجية.

3- يوجد فروق دالة إحصائية بين المجرمين العائدين وغير العائدين في العدوانية لصالح العائدين.

4- كما تبين أن المجرمين العائدين أكثر سيكوباتية من غير العائدين وأن السيكوباتي أكثر عدوانية من غير السيكوباتي.

3- دراسة عزة صالح الألفي 1980 بعنوان (شخصية المجرم العائد في ضوء السيكولوجيا والاجتماعية):

قامت بإجراء دراستها على شخصية المجرم العائد فغي ضوء العوامل السيكولوجية والاجتماعية بقصد الكشف عن العوامل المؤدية إلى العدوان، وقد أجريت الدراسة على عينة المجرمين كمجموعتين تجريبيتين وأخرى نمى الأسوأ كمجموعة ضابطة وقسمت العينة إلى أربعة فئات بحيث كانت كالاتي:

- فئة (أ) تضم 160 مجرماً عائداً.
- فئة (ب) تضم 80 سجيناً.

- فئة (ج) تضم 40 تائباً.
- فئة (د) تضم 40 عائداً مرة ثم تائباً.

واستخدمت الباحثة اختيار (لات):

كاملة الحمل الإسقاطي واختيار تفهم الموضوع واستمارة المقابلة من نتائج الباحثة بالتنشئة والصحة والمخدرات حيث لم تظهر العلاقة بين إهمال الوالدين وانفصالهما وبين العودة إلى الجريمة وباستثناء بعض الحالات الخلاصة كما لا توجد علاقة بين الحرمان من أحد الوالدين أو كلاهما والعودة للجريمة والتنشئة الخاطئة أن هناك علاقة بين التنشئة الخاطئة المبنية على العقوبة في الطفولة والعودة إلى الجريمة وتعاطي المخدرات والعدوان والسيطرة، كما أن المجرم العائد يعاني من الصراعات نفسية والشعور بالإثم والتغيير الانفعالي وتضرب علاقته من الجنس الآخر وهو يعاني من الشعور بعداء المجتمع كما يشعر بالضياع والعرض للخطر من المجتمع والإحساس بنبذ المجتمع له.

4- دراسة عبد الفتاح عجوة 1985م بعنوان (البطالة وعلاقتها بالجريمة):

أجريت دراسة عن البطالة وعلاقتها بالجريمة وقد هدف من دراسته إلى معرفة إلى أي مدى يمكن أن تؤدي بطالة الأفراد إلى وقوعهم في بعض المشكلات الإجرامية وهل هذه السلوكيات ستكون مستمرة بحيث تصح هذه الديمغرافية (الجنس – مستوى التعليم – والحالة الزوجية) في نوع الجريمة كسلوك مميز للعاملين عن العمل ولتحقيق أهداف الدراسة قام بتطبيق استمارة المقابلة الشخصية على عينة قدرها 300 شخص مجرم مودعين بالسجون في كل من مصر وتونس والسودان وقسمت هذه العينة إلى أربعة فئات هي (ما بين عمل دائم – عمل جزئي – وبدون عمل – وغير مطلوب للعمل) وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ. من حيث العوامل الاقتصادية وتأثرها على إجراء العامل بين العامل المجرم قد يمار بعض الأعمال التي لا تحتاج إلى مهارة وعلى هذا كان دخله منخفضاً نسبياً من عمله وانخفاض الدخل كان سبباً تركه العمل وانطراره في دائرة البطالة بإرادته مما دعا به لسلوك الإجرامي. كما تبين الباحثة أنه لا يتوفر للمجرم أثناء البطالة أي دخل خارجي ومن ثم دفعه لارتكاب الجريمة هو مواجهة أزماته المالية.

ب. توجد مجموعة من العوامل الاجتماعية يتميز بها العاطل عن العمل المجرم عن غيره من المجرمين، سواء كان ذلك يختص به كفرد ومنها الأمية والإعاقات الجسدية والعاهات الخلقية أو ما يتعلق بأسرته تتسم بالتفكك وغالباً ما يخرج العاطل المجرم من بيئة سكنية تتسم بالإجرام كما أن معظم أصدقائه غالباً ما يكونون من المجرمين.

ج. من الناحية النفسية أن العاطل المجرم دائماً يمارس عادات لعب القمار وتعاطي المكيفات والمخدرات والكحول.

4- دراسة حمدي مكاي ومجدي حسن 1989م بعنوان (التميز بالذكاء وبعض خصائص الشخصية ورسم المخ لدى عينة من مرتكبي السلوك الإجرامي):
قام دراسة حول متغير الذكاء وبعض خصائص الشخصية ورسم المخ لدى عينة من مرتكبي السلوك الإجرامي. هدفت الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

- 1- هل توجد فروق ذات دلالة في متغيرات الشخصية والاكتئاب والهستريا والفصام للانجراف السكوباتي بين مرتكبي السلوك الإجرامي في مقارنتها بالأداء السوي كما هو موجود بمعايير المقياس المستخدم في هذا البحث.
- 2- هل توجد فروق دالة في مستوى الذكاء بين أداء مرتكبي السلوك الإجرامي بمقارنتها بمستوى الأداء السوي كما هو بمعايير المقياس المستخدم في هذا البحث.
- 3- هل مرتكبو السلوك الإجرامي لهم رسوم منحية تشير إلى وجود اضطراب بيولوجي أو عضوي وقد تكونت عينة الدراسة من ثلاثة مجموعات:
الأول: عينة (20) من المرضى الذكور المودوعين بالمستشفى العقلي بنسبة ارتكابهم جرائم وقد أمكن التطبيق على عينة (10) حالات فقط من العشرين حالة.
الثاني: عينة من (10) مفحوصين من الأحداث الذكور المنحرفين والمودعين بمؤسسة عين شمس.
الثالثة: عينة مكونة من (10) مفحوصين من المودعين برأ والأمان بتهمة ممارسة البقاء.

أما الأدوات فقد استخدمت الدراسة الأدوات التالية:

- 1- مقياس وكسلر – بليفو لذكاء الراشدين والمراهقين (لوسي ملكية، وعاد الدين إسماعيل، 1957م).
- 2- اختيار الشخصية متعدد الأوجه حيث تطبيق أربعة مقاييس فرعية هي الفصام – الاكتئاب – الهستريا – والانحراف السكوباتي.
- 3- رسام المخ الكهربائي من نوع Alvara قنوات.
وهذا وقد استمرت الدراسة عن النتائج التالية:
1- أن مرتكبي السلوك الإجرامي "المجموعات الثلاثة" لهم نسبة ذكاء أقل من متوسط نسبة ذكاء الأسوياء بشك دال في الذكاء اللفظي والعملية والكلية.
2- اتضح من خلال النتائج أن المجموعات الثلاث ينتمون إلى مستويات

اجتماعية واقتصادية وثقافة متدنية، وقد دل وجود فروق جوهرية بين أداء مجموعات الدراسة الثلاث وبين الأداء السوي على مقياس الشخصية حيث تبين أن مجموعات الدراسة أكثر اكتئاباً وهستيرياً وفصامية، كما تشير نتائج رسم المخ، بالنسبة للمرضى العقليين إلى وجود اضطراب في النشاط الكهربائي نشاط المخ Episodes of Salving Activity (90%) من الحالات (6 مرضى) ويشير ذلك إلى وجود خلل بيولوجي عند هؤلاء.

5- دراسة فاروق عبد السلام 1989م بعنوان (العودة لجريمة من منظور نفسي اجتماعي):

اهتمت بدراسة العودة للجريمة من منظور نفسي اجتماعي بهدف دراسة بعض السمات النفسية والعقلية للمجرم العائد ودور المتغيرات الاجتماعية في ظهور هذه السمات النفسية.

وتكونت العينة ودور المتغير من (297) سجيناً من الذكور السجناء والمحكوم عليهم، منهم (101) سجيناً صومالياً (99) أردنياً (97) سجيناً سعودياً ولهم تاريخ إجرامي سابق وطبق عليهم مقياس مكة للشخصية إعداد ميسر طاهر (1986م). وهو مؤشر القدرة العقلية للمجرم وقد أظهر التحليل البيانات إحصائيات ما يلي:

- أظهرت دراسة المتغيرات الاجتماعية والشخصية التي تميز العائدين أن نسبة (68,8%) من أفراد العينة يضمون فئة العمر من (20 – 40) سنة ونسبة (49,1) والداهما على قيد الحياة و (31,6%) منهم أميون الآباء (64,3%) حالتهم الاقتصادية متوسطة أو أقل وأحجام أسرهم أن تكون كبيرة و (63,3%) لم يتزوج أحداً و (61,6) يسكنون في سكن مؤجر و (49,8%) يسكنون سكن مستقل و (41,8%) من العمال و (80,5%) مصدر دخلهم هو المرتب عن حالة المجرمين العائدين التعليمية فإن (29,6%) منهم أميون و (8,8%) يقرؤون ويسكنون و (28,31%) حاصلون على الابتدائية و (31,3%) سبق لهم الرسوب في المدارس ومنهم (40,4%) ترك المدارس دون إكمال الدراسة ومنهم (87,2%) تدخن و (49,9%) تعاطي المخدرات كما ظهرت (25%) أن الحاجة المادية هو الدافع للجريمة وأفاد (37,7%) أن السجن أحد أسباب معاودتهم للجريمة كما أظهر (14,1%) أن سبب العودة للجرائم هو أصدقاء السوء.

5- دراسة عبد الله معاوية 1990م بعنوان (الدافع إلى ارتكاب جريمة القتل في الوطن العربي):

أعد دراسة للتعرف على الدافع لارتكاب جريمة القتل في الوطن العربي وقد اعتمدت الدراسات على التقارير السنوية بجمهورية السودان وبالمملكة الأردنية وقد شملت الدراسة (267) ملفاً لجرائم القتل منها الأردن (85) السودان (125) واليمن (58) بينما شملت عينة الأفراد حسب نوع الجريمة (العمر – الخطاء – الحرب) أو

الشروع في القتل كما مبين من المساجين المحكوم عليهم وتثنين إدانتهم في جرائم القتل كما أجريت المقابلات مع (88) سجيناً لمعرفة المعلومات حول الجاني ومستواه الدراسي وعلاقته بأسرته ومهنته وغيره.

6- بخيت علي سيف جميل 2000 بعنوان (المرأة والجريمة):

أجرى دراسته بعنوان المرأة في المجتمع هدفت الدراسة إلى بحث إجرام المرأة مقارنة لا بإجرام الرجل والكشف عن العوامل المختلفة التي تدفع المرأة اليمينية لارتكاب المرأة بإجرام الرجل والكشف عن العوامل المختلفة التي تدفع المرأة لارتكاب الجريمة من لاثم البحث عن الوسائل المختلفة التي تساعد على الحد من العوامل الإجرام المرأة والتوعية العلمية والقانونية لأفراد المجتمع.

الدراسات الأجنبية:

دراسة B- Langevin, Tcel , 1982:

أعد دراسته لتشخيص مرتكبي جريمة القتل تحت القياس بهدف التعرف على بعض العوامل الهامة لمرتكبي جريمة القتل.

وتضمنت العائلة 109 قاتل تم مقارنتها مع 38 بريئاً ممن ليست لديهم سوابق أو اغتصاب أو قتل أو سرقة باستعمال السلاح، هذا بجانب 54 فرداً استخدموا النتائج دراسة ناهد رمزي تقل للنقاط والتي أهمها:

1- أن الذكور أكثر عدوانية من الإناث (دراسة فيلير التشعبية).

2- عدم توفر دفاء عاطفة الأسرة عند الطفولة ، يربى الطفل السلوك العدواني (هوفمانت 1973م، العدوان تجاه الأم).

وفي هذا الاتجاه توصلنا (ناهد رمزي 1977م) إلى أنت البيئة الأسرية التي تتميز بتدخل الأم المبالغ فيه يؤدي إلى السلبية والشخصية غير الاجتماعية للتنشئة وقد اتضح من النتائج العمالية ألقاً أن هذا التدخل البالغ من الأم يقابل بالاستغلال والمقاومة من الأب إذا استعملت بسمات ذكورية.

3- عادة تغير الفتاة أن أمها هي المثل الأعلى لها، وهذا ما تتفق فيه الباحثة أن بعض الفتيات السجينات انتحرت من أمهات منحرفات سلوكياً أي أن الأم لها دوراً كبير على سلوك الفتاة بل تؤثر عليه كما استلطنا في سابق الحديث.

الفصل الثالث

أجراءات الدراسة

• المقدمة:

يتناول هذا الفصل المنهج الذي يتبعه الباحثون في هذا البحث، ومن ثم المجتمع وعينة البحث وطريقة اختيارها، كما يتناول الأدوات التي تساعد في جمع البيانات وتفسير النتائج.

• **المنهج:**

يتبع هذا لبحث المنهج الوصفي وهو الذي يصف الظاهرة كما هي عليه، وهو الذي يصف البيانات ويعمل علي تحليلها وتبويبها والتنبؤ بنتائج الظاهرة في ما بعد، والذي يعرف بانه ذلك المنهج الذي يهدف الي وصف ما هو كائن وتفسيره (كوهين، ماتن 1990 ص 93).

• **مبررات اختيار المنهج الوصفي:**

نرى أن المنهج الوصفي هو من أكثر المناهج ملائمة لمثل هذا البحث الحالي وذلك لانه يهتم برصد الوقائع ويحاول معرفة ما وراء الظواهر التي حدثت بالفعل.

• **المجتمع:**

يشمل مجتمع البحث علي نزلاء سجن كوبر للرجال، ودار التائبات للنساء بولاية الخرطوم ولقد بلغ حجم النزلاء (800) نزيل ونزيله تقريبا.

الجدول أعلاه يوضح المجتمع علي حسب الموقع والعدد

• **عينة الدراسة:**

تمثلت عينة البحث في نزلاء سجن كوبر ونزيلات دار التائبات ولقد تم اختيارها بالطريقة العشوائية البسيطة وقد بلغ حجم العينة (40) نزيل ونزيله.

جدول رقم (1)

التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب النوع

النوع	التكرار	النسبة %
ذكر	20	50
انثى	20	50

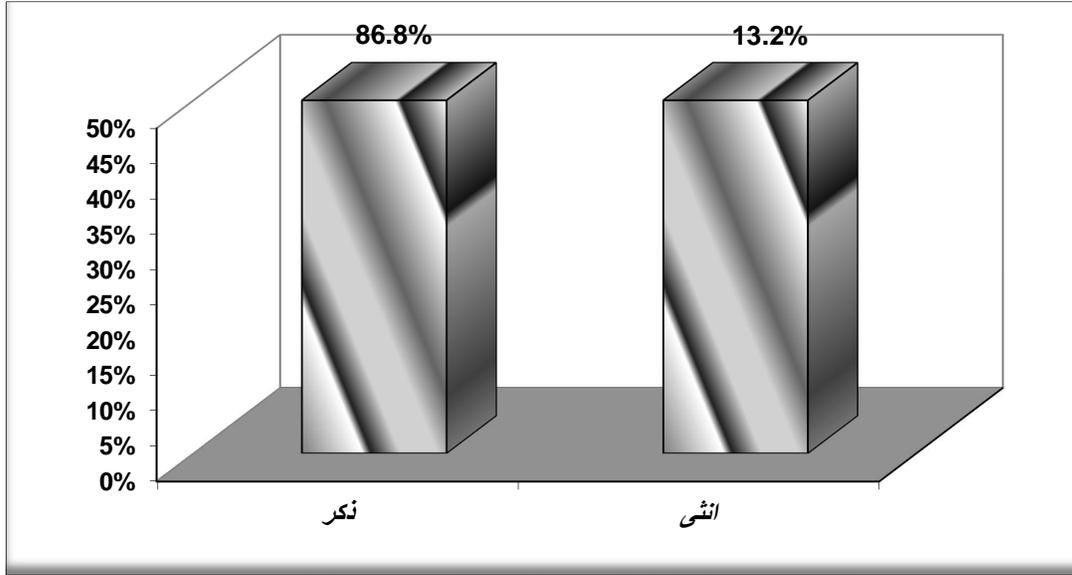
المجتمع	الموقع	عدد النزلاء
سجن كوبر	بحري	400
دار التائبات	ام درمان	400

المجموع	40	100
---------	----	-----

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2016 م

شكل رقم (1)

التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب النوع



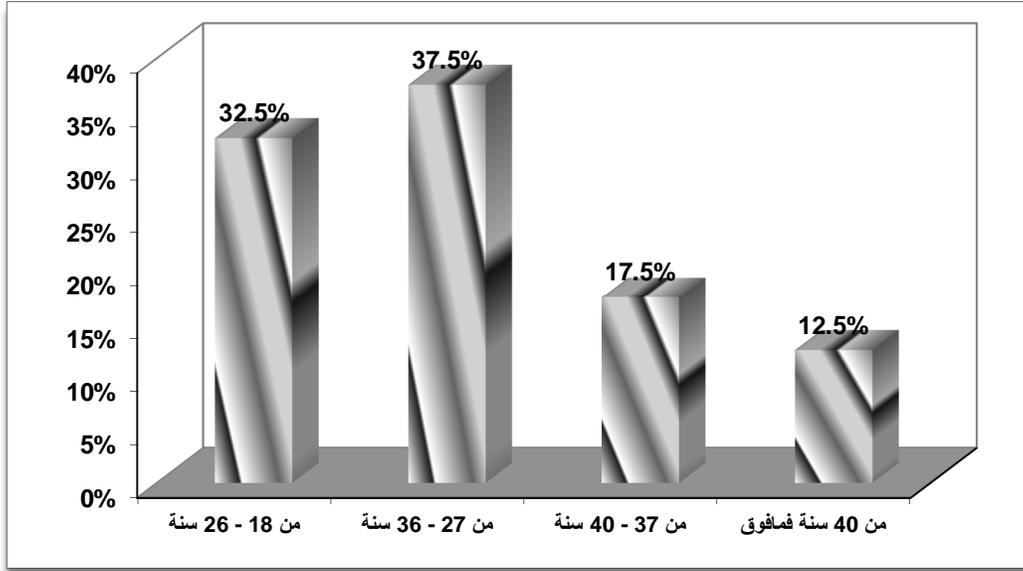
المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2016 م
من الجدول رقم (1) والشكل البياني رقم (1) فإن 50% من أفراد عينة الدراسة ذكور ،
و 50% إناث.

جدول رقم (2)
التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة %
من 18 - 26 سنة	13	32.5
من 27 - 36 سنة	15	37.5
من 37 - 40 سنة	7	17.5
من 40 سنة فما فوق	5	12.5
المجموع	40	100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2016 م

شكل رقم (2)
التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب العمر



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2016 م

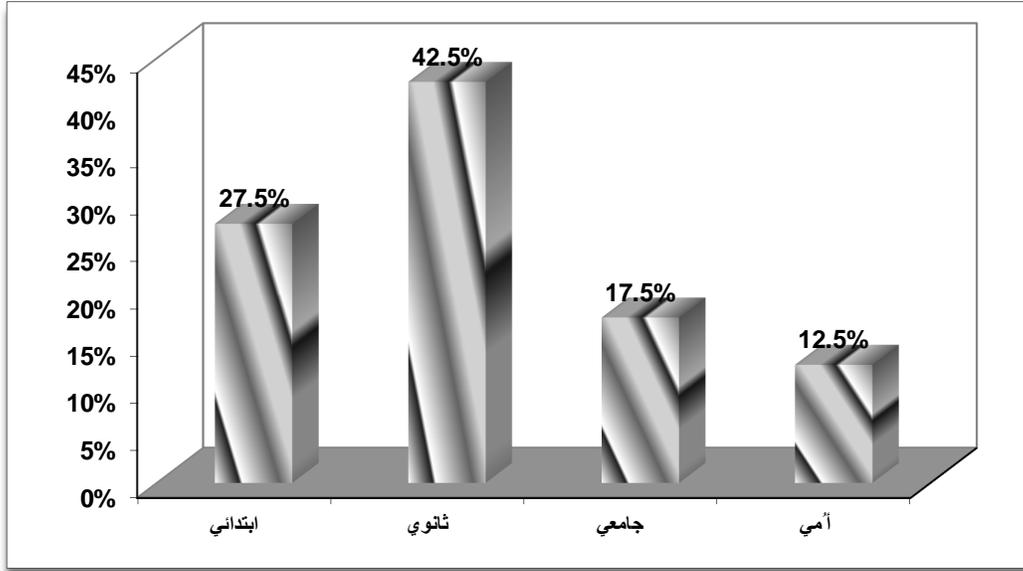
من الجدول رقم (2) والشكل البياني رقم (2) فإن 32.5% من أفراد عينة الدراسة تتراوح أعمارهم من 18 - 26 سنة ، و 37.5% منهم تتراوح أعمارهم من 27 - 36 سنة ، بينما 17.5% أعمارهم من 37 - 40 سنة ، و 12.5% أعمارهم من 40 سنة فما فوق.

جدول رقم (3)
التكرارات لأفراد عينة الدراسة وفق المستوى التعليمي

النسبة %	التكرار	المستوى التعليمي
27.5	11	ابتدائي
42.5	17	ثانوي
17.5	7	جامعي
12.5	5	مُي
100	40	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2016 م

شكل رقم (3)
أفراد عينة الدراسة وفق المستوى التعليمي



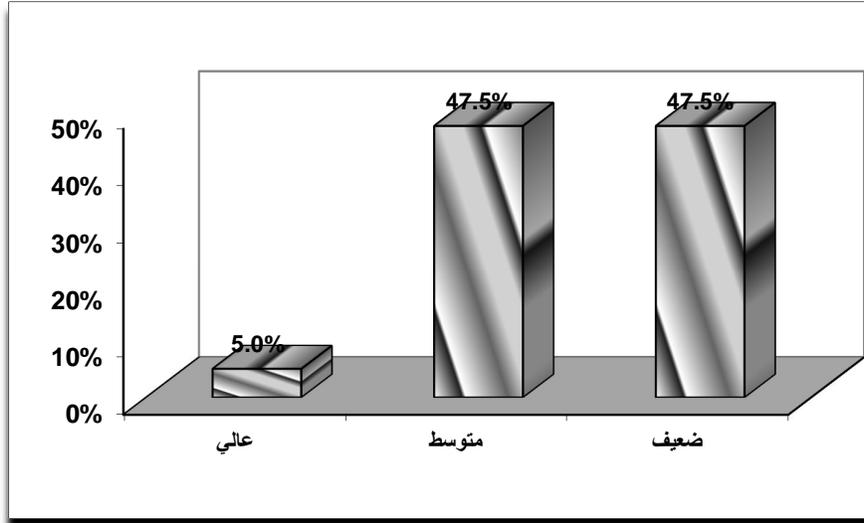
المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2016 م
من الجدول رقم (3) والشكل البياني رقم (3) فإن 27.5% من أفراد عينة الدراسة
مستواهم العلمي ابتدائي ، و 42.5% مستواهم العلمي ثانوي ، بينما 17.5% مستواهم العلمي
جامعي، و 5% مستواهم العلمي أُمي.

جدول رقم (4)
التكرارات لأفراد عينة الدراسة وفق المستوى الاقتصادي

النسبة %	التكرار	المستوى الاقتصادي
5	2	عالي
47.5	19	متوسط
47.5	19	ضعيف
100	40	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2016 م

شكل رقم (4)
أفراد عينة الدراسة وفق المستوى الاقتصادي



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2016 م

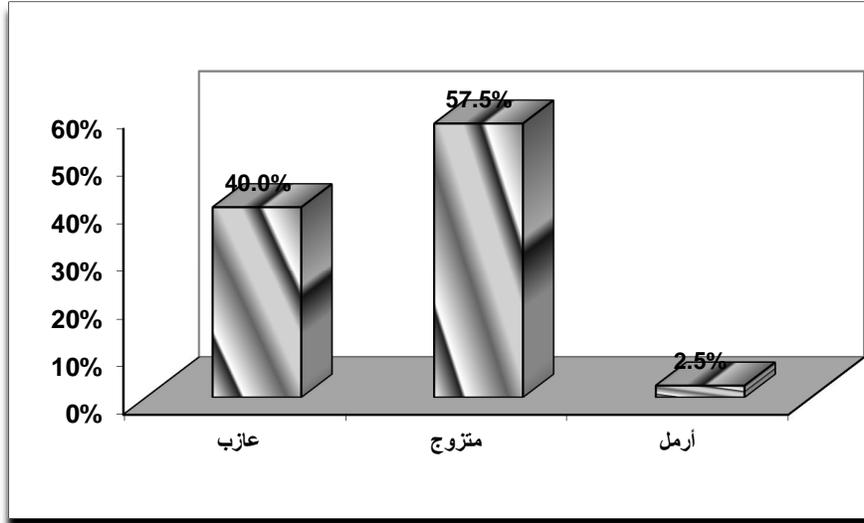
من الجدول رقم (4) والشكل البياني رقم (4) فإن 5% من أفراد عينة الدراسة مستواهم الاقتصادي عالي ، بينما 47.5% مستواهم الاقتصادي متوسط ، و47.5% مستواهم الاقتصادي ضعيف.

جدول رقم (5)
التكرارات لأفراد عينة الدراسة وفق الحالة الاجتماعية

النسبة %	التكرار	الحالة الاجتماعية
40	16	عازب
57.5	23	متزوج
2.5	1	أرمل
100	40	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2016 م

شكل رقم (5)
أفراد عينة الدراسة وفق الحالة الاجتماعية



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2016 م
 من الجدول رقم (5) والشكل البياني رقم (5) فإن 40% من أفراد عينة عازبين ، و 57.5% متزوجين، بينما 2.5% أرامل.

الثبات والصدق الاحصائي:

يقصد بثبات الاختبار أن يعطى المقياس نفس النتائج اذا ما استخدم اكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة، ويعني الثبات ايضا انه اذا ماطبق اختيار ما علي مجموعة من الافراد ورصدت درجات كل منهم، ثم اعيد تطبيق الاختبار نفسه علي المجموعة نفسها وتم الحصول علي الدرجات نفسها يكون الاختبار ثابتا تماما. كما يعرف الثبات ايضا بانه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم لحصول عليها مما يقيسه الاختيار. ومن اكثر الطرق استخداما في تقدير ثبات المقياس هي:

1/ طريقة التجزئة باستخدام سبيرمان- براون.

2/ معادلة الفا- كرونباخ.

3/ اعادة تطبيق الاختبار.

4/ طريقة الصور المتكاملة.

5/ معادلة جوتمان.

اما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال اجابتهم وعلي مقياس معين، ويجسب الصدق بطرق عديده اسهلها كونه الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح.

والصدق الذاتي للاستبانة هو مقياس الاداة لما وضعت له، ومقياس الصدق هو معرفة صلاحية الاداء لمقياس ما وضعت له . قام الباحث بايجاد الصدق الذاتي لها احصائيا باستخدام معادلة الصدق الذاتي هي:

$$\text{الصدق: الثبات} = \sqrt{\text{الثبات}}$$

ولحساب صدق وثبات الاستبانة قام الباحثون يأخذ عينة استطلاعية من مجتمع الدراسة وتم حساب ثابت الاستبانة من العينة الاستطلاعية والتي بلغت (20) فرد بموجب اسلوب معامل (ألفا كرونباخ cronbach salp).

استخدم المعادلة التالية لايجاد الصدق:

$$\text{الصدق} = \sqrt{\text{الثبات}}$$

الثبات والصدق الاحصائي لاجابات افراد العينة الاستطلاعية علي فقرات الاستبانة

الصدق	الثبات
0.89	0.79

يتضح من النتائج في الجدول ان معامل الثبات والصدق لاجابات أفراد العينة الاستطلاعية علي العبارات المتعلقة بالاستبيان كانت اكبر من (0.60) مما يدل علي ان الاستبيان يتصف بالثبات والصدق الكبيرين جدا بما يحقق اغراض البحث ، ويجعل التحليل الاحصائي سليما ومقبولا .

• الاساليب المستخدمة:

1/ اختبار (T) لمتغيرين مستغلين.

2/اختبار (F) للمتغيرات الثابتة.

• أدوات البحث:

أستخدم الباحث في هذه الدراسة الادوات التالية:

1/أستبانة البيانات الأولية.

2/مقياس العوامل المؤثرة في ارتكاب الجريمة.

الفصل الرابع

عرض ومناقشة النتائج

المقدمة:

في هذا الفصل سوف يقوم الباحثون بعرض ومناقشة النتائج إحصائياً وفق البيانات الموضحة بالجدول:

الفرضية الأولى : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في ارتكاب الجريمة تعزى للنوع.

جدول رقم (6) يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري بالإضافة إلى القيمة الاحتمالية لاختبار (ت) لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والاناث في ارتكاب الجريمة .

النوع	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
ذكر	89	7	2.5	38	0.01
انثى	75	4			

يلاحظ من الجدول رقم (6) أن متوسط ارتكاب الجريمة لدى افراد العينة الذكور (89)، ومتوسط ارتكاب الجريمة لدى الاناث ي ساوي (75)

أما الانحراف المعياري يتراوح ما بين (4- 7) وهذا يشير إلى تجانس اجابات المبحوثين.

وبالنظر إلى قيمة (ت) المحسوبة تساوي 2.5 فهي أكبر من قيمة (ت) الجدولية (0.01) وهذا يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في ارتكاب الجريمة لدى افراد العينة وفقاً لمتغير النوع لصالح الذكور

مناقشة الفرض(النوع):

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في ارتكاب الجريمة تعزى للنوع، نسبة لان الذكر هو الذي يتحمل المسؤولية الكبرى في (وتكوين الاسرة ، وحمايتها، ومعيشتها...الخ).

الفرضية الثانية : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في ارتكاب الجريمة تعزى لمتغير

العمر

جدول رقم (7) : يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري بالإضافة إلى القيمة الاحتمالية لاختبار (ف) لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والاناث في ارتكاب الجريمة.

قيمة (ف) الجدولية	قيمة (ف) المحسوبة	الوسط الحسابي	العدد	العمر
0.04	3.1	88	13	من 18 - 26 سنة
		86	15	من 27 - 36 سنة
		71	7	من 37 - 40 سنة
		65	5	من 40 سنة فما فوق

من الجدول أعلاه يلاحظ أن الأوساط الحسابية لارتكاب الجريمة لدى أفراد العينة الذين أعمارهم (من 18 - 26 سنة ، من 27 - 36 سنة ، من 37 - 40 سنة ، من 40 سنة فما فوق) تساوي (88، 86، 71، 65) على التوالي.

وبالنظر إلى قيمة (ف) المحسوبة تساوي 3.1 فهي أكبر من قيمة (ت) الجدولية (0.04) وهذا يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في ارتكاب الجريمة تبعاً لمتغير العمر.

مناقشة الفرض الثاني(العمر):

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في ارتكاب الجريمة تعزى لمتغير العمر، لان الفرد في عمر المراهقة يكون في حالة يسعي من خلالها لتحقيق رغباته بأي شكل كان مما يدفعه احيانا لارتكاب جريمة من اجل اشباع غريزه.

الفرضية الثالثة : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في ارتكاب الجريمة تعزى لمتغير المستوى الاقتصادي.

جدول رقم (8) : يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري بالإضافة إلى القيمة الاحتمالية لاختبار (ف) لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في ارتكاب الجريمة تعزى لمتغير المستوى الاقتصادي.

قيمة (ف) الجدولية	قيمة (ف) المحسوبة	الوسط الحسابي	العدد	المستوى الاقتصادي
0.01	4.6	48	2	عالي

		80	19	متوسط
		87	19	ضعيف

من الجدول أعلاه يلاحظ أن الأوساط الحسابية لإرتكاب الجريمة لدى أفراد العينة الذين مستواهم الاقتصادي (عالي ، متوسط، منخفض) تساوي (48، 80، 87) على التوالي. وبالنظر الى قيمة (ف) المحسوبة تساوي (4.6) وهي أكبر من قيمة (ت) الجدولية (0.01) وهذا يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في م لإرتكاب الجريمة لدى أفراد العينة وفقاً لمتغير المستوى الاقتصادي. مناقشة الفرض الثالث(المستوى الاقتصادي):

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إرتكاب الجريمة تعزى لمتغير المستوى الاقتصادي، لأن نسبة ضعف المستوى الاقتصادي وضيق المعيشة يقود الفرد احيانا لارتكاب الجريمة.

الفرضية الرابعة : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إرتكاب الجريمة تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

جدول رقم (9) : يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري بالإضافة إلى القيمة الاحتمالية لاختبار (ف) لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في إرتكاب الجريمة تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

المتوسط الحسابي	العدد	القيمة (ف) المحسوبة	القيمة (ف) الجدولية	المستوى التعليمي
86	11	2.9	0.04	ابتدائي
81	17			ثانوي
64	7			جامعي
87	5			أُمِّي

من الجدول أعلاه يلاحظ أن الأوساط الحسابية الذين مستواهم الاقتصادي (عالي ، متوسط ، منخفض) تساوي (86، 81، 64، 87) على التوالي.

وبالنظر إلى قيمة (ف) المحسوبة تساوي (2.9) وهي أقل من قيمة (ت) الجدولية (0.04) وهذا يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في ارتكاب الجريمة تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

مناقشة الفرض الرابع(المستوى التعليمي):

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في ارتكاب الجريمة تعزى لمتغير المستوى التعليمي، لأن الشخص الأمي مثلا لا يدرى بالعقوبات المترتبة على ارتكاب جريمة .

الفرضية الخامسة : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في ارتكاب الجريمة تعزى للحالة الاجتماعية.

جدول رقم (10) : يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري بالإضافة إلى القيمة الاحتمالية لاختبار (ف) لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى الضغوط النفسية والأمن النفسي لدى مرضى الفشل الكلوي وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية

القيمة (ف) الجدولية	القيمة (ف) المحسوبة	الوسط الحسابي	العدد	الحالة الاجتماعية
0.79	0.37	83	16	أعزب
		82	23	متزوج
		69	1	ارمل

من الجدول أعلاه يلاحظ أن الأوساط الحسابية لارتكاب الجريمة لدى أفراد العينة (العازبين، المتزوجين، ارمل) تساوي (86، 82، 69) على التوالي.

وبالنظر الي قيم (ف) المحسوبة تساوي 0.37 فهي أقل من قيمة (ت) الجدولية (0.79) وهذا يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في ارتكاب الجريمة تعزى للحالة الاجتماعية.

مناقشة الفرض الخامس(الحالة الاجتماعية):

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في ارتكاب الجريمة تعزى للحالة الاجتماعية، نسبة لان الحالة الاجتماعية لا تكون سببا في ارتكاب الجرائم، ولا فرق بين متزوج او ارمل او مطلق في ارتكابها.

الفصل الخامس

الخاتمة

بتناول الباحثون من خلال هذا الفصل عرض النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة ومن ثم عرض التوصيات ومن ثم وضع المقترحات التي يجب العمل بدراستها لاحقا في المستقبل

أولاً: عرض نتائج الدراسة النتائج:

توصل الباحثون من هذه الدراسة الي النتائج الاتيه:

- 1/ توجد فروق ذات دلالة إحصائية في ارتكاب الجريمة تعزى لمتغير النوع.
- 2/ توجد فروق ذات دلالة إحصائية في ارتكاب الجريمة تعزى لمتغير العمر.
- 3/توجد فروق ذات دلالة إحصائية في ارتكاب الجريمة تعزى لمتغير المستوى الاقتصادي.
- 4/توجد فروق ذات دلالة إحصائية في ارتكاب الجريمة تعزى لمتغير المستوى التعليمي
- 5/لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في ارتكاب الجريمة تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

ثانياً: التوصيات:

وقد أوصو الباحثون كذلك بالاتي:

- 1/ الاهتمام بشريحة المراهقين والشباب خاصة بالعمل علي إنشاء مراكز للتوعية من خطر الجريمة وإرشادهم بعقوباتها.

2/ الاهتمام بالنزلاء والنزيلات داخل ولاية الخرطوم واقامة برامج تأهيلية داخل سجن كوبر ودار التائبات لتقويم وإعادة تأهيلهم فكريا.

3/ الاهتمام بالجوانب النفسية وتقديم الدعم للسجناء من الجنسين قبل الجوانب المادية لان له اثر في التخفيف من عدد السجناء

5/ المرأة يجب أن لا تنسى أنها إنثى ويجب عليها أن ترعى أولوياتها في الحياة والاهتمام بها وعدم المخاطرة بحياتها في الجرائم.

ثالثا: المقترحات:

اقترح الباحثون اجراء عدد من الدراسات في المواضيع التالية:

1/ أثر السجنون في تعديل سلوك النزلاء أو النزيلات.

2/ أنواع الجرائم عند المرأة والرجل وأسبابها.

3/ كيفية مواجهة الجرائم عند الأطفال دون سن الرشد من الجنسين.

5/ المناطق النامية وعلاقتها بكثرة الجرائم.

المراجع:

1/القران الكريم سورة مريم - الاية28.

2/القران الكريم سورة المائدة - الاية132.

الدراسات السودانية

المراجع العربية:

3/احمد حويتي عبد المنعم بدر واخرون - البطالة ودورها في نشر الجريمة والانحراف - الرياض اكااديمية نايف العربية للعلوم الامنيه - شبكة النبأ المعلوماتيه الاثنين 6 اتموز 2007 1/رجب 1428هـ.

4/ثروة جلال - الظاهرة الاجرامية - دراسة في علم الاجرام والعقاب - الاسكندرية - مطبعة الشاعر1972.

- 5/حسن شحاته سغان - علم الجريمة - القاهرة - 1996م.
- 6/خليل وربيع شكور - العنف والجريمة - (المراد) القاهرة - 2004.
- 7/رؤوف عبيد - أصول علم العقاب والإجرام - القاهرة - مكتبة الأنجلو المصرية 1977.
- 8/سامية حسن السعاتي - الجريمة والمجتمع - بيروت - دار النهضة العربية ط2- 1983.
- 9/سامية محمد جابر - الانحراف والمجمع - محاولة نقد نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي-الاسكندرية دار المعرفة الجامعية، 1988.
- 10/عبد الرحمن العسيوي - الصحة النفسية والجريمة الجنائية، 2003.
- 11/د:عابد عواد والوريكات - نظريات علم الجريمة.
- 12/عادل عواد الوريكات - نظريات علم الجريمة -2004م.
- 13/عمر محي الدين حوري - الجريمة وأسبابها ومكافحتها.
- 14/محمد الطيب - التربية والادارة في المدارس الجزائرية - الجزائر -دار البحث للطباعة والنشر، 1982.
- 15/نوري سعدون عبد الله - مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية- كلية الآداب - قسم علم الاجتماع - العدد الأول، 2011.
- 16/هويدا سعيد - دراسة العوامل المؤثرة في ارتكاب الجريمة للمرأة - مكتبة كلية التربية - اغسطس-2008.
- 17/مجلة الانبار للعلوم الإنسانية، الرابط: <https://www.google.com/url?sa=>

الدراسات السابقة:

1/ الدراسات السودانية:

- 1/هويدا سعيد زكي عبدربه أغسطس 200 بعنوان (دراسة العوامل التي تؤثر في ارتكاب المرأة للجريمة)- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

2/الدراسات العربية:

- 1/دراسة حسين السعاتي 1961م (دوافع ارتكاب جريمة البقاء).
- 2/دراسة مصطفى أحمد تركي 1968م بعنوان (؛سيكولوجية المجرم العائد).

- 3/دراسة عزة صالح الألفي 1980 بعنوان (شخصية المجرم العائد في ضوء
السيكولوجيا والاجتماعية).
- 4/عبدالفتاح عوجة 1985 ،بعنوان (البطالة وعلاقتها بالجريمة).
- 5/دراسة حمدي مكاوي ومجدي حسن 1989م بعنوان (التميز بالذكاء وبعض
خصائص الشخصية ورسم المخ لدى عينة من مرتكبي السلوك الإجرامي).
- 6/دراسة عبد الله معاوية 1990م بعنوان (الدافع إلى ارتكاب جريمة القتل في
الوطن العربي).
- 7/بحيث علي يوسف جميل 2000 بعنوان (المرأة والجريمة).
- الدراسات الاحنبية:**
- 1/دراسة (B- Langevin, Tcel,) 1982 .

الملاحق(2)أستبيان دوافع ارتكاب الجريمة

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية التربية – قسم علم النفس

"دوافع ارتكاب الجريمة بولاية الخرطوم - دراسة مسحية "سجن كوبر بحري – دار
التأنيبات ام درمان"

هذه الاستمارة مقدمة للبحث العلمي لنيل درجة البكالوريوس في علم النفس، واي معلومات فيها لا
تستخدم لغير ذلك ونرجو من سيادتكم التعاون معنا باخلاص

اسئلة استمارة الاستبيان

الاسم ان امكن:.....

مكان حدوث الجريمة:.....

1/النوع: ذكر أنثى

2/العمر: من 18- 26 من 27_ 36 من 37-40 من 40 فما
فوق

3/ المستوى التعليمي: ابتدائي ثانوي جامعي امي

4/ المستوى الاقتصادي: عالي متوسط ضعيف

5/ الحالة الاجتماعية: عازب متزوج ارمله

من أهم الاسباب التي ادت الي دخولي السجن مايلي:

الرقم	أسباب ارتكاب الجريمة	أوافق بشدة	أوافق	متردد	ارفض	أرفض بشدة
	الظروف الاقتصادية يذكر في الفقرات التالية					
-1	حاجتي للمال					
-2	تطلعي لمستويات أعلي من امكانياتي					
-3	عدم حصولي علي وظيفة					
-4	كثرة الديون وتراكمها نتجة عدم العمل					
-5	العلاء وكثرة متطلبات الحياة					
-6	عدم كفاية دخلي لتغطية متطلبات أسرتي					
-7	ضييق ذات اليد دون حلول مجدية					
	الظروف الاجتماعية كما يذكر في الفقرات التالية					
-9	ظروف انفصال الوالدين					
-10	غياب ولي الامر					
-11	عدم استقرار الوالدين بمكان واحد					
-12	عدم استقراري بين اسرتي					
-13	خلافات الوالدين الدائمة					
-14	الاحساس بالفراغ					
-15	العجز التام عن وتوفير السكن لأسرتي					
-16	النشاه في بيئة لم تعطى الحقوق التامة					
	الظروف الشخصية النفسية كما يذكر في الفقرات التالية					
-18	الاحساس بالعدوان					
-19	عدم المقدرة علي مقاومة أفعال السوء في داخلي					
-20	أشعر بقلّة قيمتي بين الآخرين					
-21	لا ألوم نفسي عندما اسئ التصرف					
-22	قيامي لممارسات جنسية في سن مبكرة مع راشدين					
-23	ندر ان أكوّن علاقات حميمة مع الآخرين					
-24	الشعور باليأس لأيجاد حلول لمشاكلي					
-25	الرغبة والشعور بالانتقام					
-26	يملكني الاحساس بالاضطهاد من قبل الآخرين					
-27	أشعر بالاضطهاد في الأسرة					
-28	الأحساس بالضعف في سن مبكرة					
-29	الأحساس بالسعادة عند مخالفة الآخرين					

